SLDP
Syrian Legal Development Programme
البرنامج السوري للتطوير القانوني

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

مسؤولية الأعمال التجارية تجاه البيئة وحقوق الإنسان في سوريا

عن مؤسسة كونراد أديناور

مؤسسة كونراد أديناور هي مؤسسة سياسية ألمانية تهدف برامجها التربوية المدنية إلى تعزيز الحرية العدالة والسلام. يتناول مكتب سوريا / العراق الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلدين، وبالمسائل التي تتمحور حول: استقرار المنطقة، أوضاع اللاجئين، و الآثار الأمنية الناجمة عن الحرب الأهلية في سوريا وظهور الدولة الإسلامية بالإضافة إلى تعزيز الحوار السياسي داخل المنطقة وما بين الدول الأوروبية و الشرق الأوسط ، كما تسلط الضوء على المصالحة، دعم المجتمع المدني، الحكم الرشيد، حكم القانون و البحث و التحليل.

ملاحظة

إن مضمون هذه الورقة لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة كونراد أديناور. و عليه، فإن مسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيها تقع على عاتق الكاتب وحده.

البرنامج السوري للتطوير القانوني (SLDP)

منظمة غير منحازة وغير حكومية، تأسست عام ٢٠١٣ وسجلت في المملكة المتحدة عام ٢٠١٤ للرد على القضايا الحقوقية الشائكة التي أثارها النزاع السوري منذ عام ٢٠١١، وهي تعمل من خلال توظيف القانون الدولي في سياق هذا النزاع. لدى البرنامج السوري للتطوير القانوني فريق على درجة عالية من المؤهلات، يضم باحثين وباحثات ومحللين سوريين ودوليين متخصصين في جوانب مختلفة من القانون الدولي، ويتمتعون بمجموعة مهارات فريدة و بفهم شامل للديناميات السياسية والاستراتيجية السورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة لدرجة تواصل عالية مع الأحداث الجارية على الأرض ومع صانعي السياسات. خلال سنوات من الخبرات الأكاديمية والعملية، اكتسب الأخصائيون القانونيون والمحامون المؤهلون العاملون في البرنامج السوري للتطوير القانوني، والذي يتحدث جميعهم أكثر من لغة، مزيجاً فريداً من المهارات التحليلية والاطلاع على السياق السوري ومتغيرات النزاع. يقدم البرنامج السوري للتطوير القانوني نفسه كمنظمة قانونية رئيسية يمكن لمنظمات المجتمع المدني السورية الأخرى الرجوع إليها للحصول على مراجعة الخبراء وتوجيههم بشأن قضايا القانون الدولي الناشئة عن السياق السوري. لقد ساهم البرنامج بتدريب نسبة كبيرة من الجهات الفاعلة العاملة ضمن نظام العدالة والمساءلة السوري، كما ساهم في بناء وتعزيز قدراتها على المشاركة في مبادرات العدالة والمساءلة الحالية والمستقبلية التي تركز على القانون الدولي واستخدامه في التوثيق، والمناصرة، والانخراط المباشر مع الفاعلين المختلفين.

الموقع الإلكتروني HTTPS://WWW.SLDP.NGO/AR/

حقوق الملكية الفكرية

© البرنامج السوري للتطوير القانوني (SLDP) (٢٠٢٣)

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي – غير تجاري – رخصة ShareAlike الدولية الإصدار ٤.٠. لديك حرية نسخ وإعادة توزيع المواد بأي وسيلة أو تنسيق، وكذلك تعديل المحتوى والبناء عليه بشرط إيراد الإشارة الصريحة للمصدر، وتوفير رابط للرخصة وتوضيح إذا ما جرت أي تعديلات. يمكنك القيام بذلك بأي طريقة ملائمة، ولكن ليس بأي طريقة تشير إلى أنّ البرنامج السوري للتطوير القانوني يؤيدك أو يدعم استخدامك. لا يجوز لك استخدام المحتوى لأغراض تجارية. في حال قمت بالتعديل أو الاعتماد على المواد، فيجب عليك توزيع مساهماتك بموجب نفس الرخصة الأصلية.

مسؤولية الأعمال التجارية تجاه البيئة وحقوق الإنسان في سوريا

المحتويات

الملخص التنفيذي ٠٥

المقدمة ٠٦

منهجية البحث ٠٧

الأطر القانونية ٠٨

أوّلاً. القانون الدولي لحقوق الإنسان ٠٨–١٠

ثانياً. القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي ١٠–١١

ثالثاً. القانون البيئي الدولي ١١

تأثير الأعمال التجارية على البيئة وحقوق الإنسان في سوريا ١٢

أوّلاً. تأثير صناعة النفط ١٣–١٤

ثانياً. إزالة الغابات ١٤–١٦

ثالثاً. التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ١٦–١٩

التوصيات ٢٠

إلى الأعمال التجارية والسلطات المحلية ٢٠

إلى المجتمع المدني ٢٠

إلى الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ٢٠

المراجع ٢١–٢٤

الملخص التنفيذي

• يشكّل الضرر والتدهور البيئيان تهديدات خطيرة للتمتع بمجموعة من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة والصحة والغذاء والماء والسكن والتنمية، على سبيل المثال لا الحصر. وقد تتأثر حقوق النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال تأثُّراً غير متناسب بهذه العواقب.

• في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة القرار ٤٨/١٣ الذي يُقِرُّ بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وقد حذت الجمعية العامة للأمم المتحدة حذو المجلس في تموز/ يوليو ٢٠٢٢، مشيرة أيضاً إلى مسؤولية الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان في هذا الصدد وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

• إنّ اعتراف المجتمع الدولي رسمياً بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة يُعلي من شأن حماية البيئة ويؤكد العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان؛ فحقوق الإنسان والبيئة مترابطان، والبيئةُ النظيفة والصحية والمستدامة ضرورية للتمتع الكامل بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان.

• بالإضافة إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، كذلك يتناول كلٌّ من القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي والقانون البيئي الدولي الضررَ والتدهورَ البيئيين. وتنظر هذه الأطر القانونية أيضاً في مسؤوليات الأعمال التجارية، ويمكن القول إنها تنطبق أيضاً على الكيانات الأخرى التي تشبه الشركات التجارية من حيث هياكلها وأنشطتها، مثل المنظمات غير الحكومية.

• وقد دُرِسَ تأثيرُ الأعمال التجارية الخاصة على البيئة وحقوق الإنسان ذات الصلة في ثلاثة مجالات رئيسية في جميع أنحاء سوريا هي صناعة النفط، وإزالة الغابات، والتوسّع الحضري على الأراضي الزراعية.

• ويُلقي أثرُ الأعمال التجارية على البيئة في المجال المدروس بظلاله على الحقوق المختلفة للأفراد والمجتمعات المحلية بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والحق في الحياة والصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي والسكن والتنمية.

• كانت معظم أنشطة الأعمال الخاصة التي درسها التقريرُ في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام. ويُعزى ذلك إلى غياب خدمات الدولة ومؤسساتها منذ عام ٢٠١١، ما أدّى إلى ضعف هيكل الحوكمة وغياب الشركات المملوكة للدولة. ولم يتناول البحثُ هذه الكيانات.

• من شأن الديناميات الحالية للاقتصاد السياسي في سوريا، لا سيّما بعد عام ٢٠١١، أن تجعل من الصعب الفصلُ بين قدرة الشركات الخاصة على تحقيق الربح وبين علاقتها بسلطات الأمر الواقع على الأرض. غيرَ أن هذا لا يعني أنّ الشركات تخضع للسيطرة الكاملة للميليشيات وسلطات الأمر الواقع. ويسلّط البحثُ الضوء على مستوى من استقلالية الأعمال التجارية في جميع أنحاء شمال سوريا يفوق نظيره في المناطق التي يسيطر عليها النظام.

• ويقِرّ البحثُ بأن الأنشطة التجارية التي جرَت دراستها في هذا التقرير تشكل أهمية حيوية لدعم الاحتياجات المحلية. وهي ضرورية لتوفير السكن الذي تشتد الحاجة إليه للنازحين داخلياً، وفرص العمل للمجتمعات المحلية، والوقود للصناعات المحلية، وحتى التدفئة حيث لا تتوفر مصادر بديلة. لذلك تستند التوصيات إلى الحاجة إلى تحسين الأثر البيئي لممارسات الأعمال التجارية.

• وتتوجّه توصيات التقرير إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الأعمال التجارية المحلية والهيئات الناظمة لها حيثما كان ذلك متاحاً، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية (السورية أو الدولية)، والجهات المانحة. وترى المقاربةُ التي تنتهجها الدراسةُ أنّ تأثير الأعمال التجارية على البيئة وحقوق الإنسان مسؤولية جماعية يمكن تحسينها بالتعاون بين الأطراف المعنية.

المقدمة

بلغ الدمار الناجم عن النزاع السوري مستويات غير مسبوقة في مختلف مناطق السيطرة. وفي عامها الثالث عشر، فاقمت الظروف السياسية والاقتصادية من تعقيد الظروف الإنسانية وحقوق الإنسان في البلاد. وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح بسبب العمليات العسكرية وقمع الانتفاضة المدنية، أدى الصراع المطوّل إلى تفتيت البلاد إلى مناطق مختلفة من الحكم السياسي والاقتصادي. ويقترن ذلك بتدمير واسع النطاق للبنية التحتية، ما يؤثّر سلباً على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الرعاية الصحية والصناعة والزراعة والأمن الغذائي والمائي وغيرها من قطاعات الخدمات والاقتصاد السوري.

كذلك تركت ديناميات الصراع أثراً بيئياً حادّاً، مع تبعات طويلة الأمد. جعَل تدميرُ البنية التحتية للمياه، إما لأغراض الشُرب أو الري، سوريا، وهي بلدٌ يعاني من انعدام الأمن المائي تاريخياً، في حالة أكثر هشاشة.[١] ويؤدي استمرار ديناميات الصراع إلى تفاقم المشاكل التي تنشأ عن تآكل التربة وإزالة الغابات والتلوث وأسباب أخرى. إذ تحدّ هذه الديناميات من إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية وتعيق الحفاظ عليها في بلد يواجه تهديداً حقيقياً بانعدام الأمن الغذائي.[٢] كما أدى تدمير البنية التحتية لصناعة النفط إلى ممارسات ضارة للغاية بالبيئة أدت إلى تلوث الهواء والماء والتربة مما أدى إلى تفاقم المشكلة.

ويؤثر الضرر البيئي سلباً على حياة السوريين على المديَيْن القصير والطويل. إذ إنّ لتلوّث المياه والتربة والهواء آثار مباشرة على صحة المجتمعات المحلية، والوصول إلى الغذاء والماء، على سبيل المثال لا الحصر. إذ ينطوي الأثر البيئي على المدى الطويل، بما في ذلك فقدان المياه والأراضي الزراعية، على عواقب وخيمة على تعافي سوريا واستقرارها.

وقد تركزت المخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية على الانتهاكات الأكثر إلحاحاً التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنزاع المسلح. في حين يجري التغاضي عن الانتهاكات المرتبطة بالتأثير البيئي لممارسات الحوكمة والأعمال التجارية الحالية، وثمّة حاجة لمعالجتها. بالطبع، يمكن أن يُعزى الضرر الذي يلحق بالبيئة وتأثيره على حقوق الإنسان إلى العديد من العوامل. ولا يمكن إنكار أن سوريا معرّضة بشدة لتأثير الاحتباس الحراري العالمي وأنها شهدت فترات جفاف طويلة في السنوات التي سبقت عام ٢٠١١. ومع ذلك، فإن الديناميات السورية المحلية تزيد من تفاقم المشكلة نتيجة ١٣ عاماً من الصراع الذي أدى إلى إضعاف الحكم، والظروف الاقتصادية الصعبة، وتدمير البنية التحتية على نطاق واسع، ناهيك عن أسباب أخرى كثيرة. ينبغي قراءة وتفسير الممارسات التجارية في سوريا وتأثيرها المتعلق بحقوق الإنسان في هذا السياق.

ومع زيادة الوعي بالقضايا البيئية العالمية، أصبح التأثير البيئي للنزاع السوري موضوعاً للعديد من الدراسات الصادرة مؤخراً.[٣] وستكون المساهمة المحددة لهذه الورقة في هذا المجال من البحث في نقطتين. سوف تستكشف الإطارَ القانوني الدولي المرتبط بتأثير الأعمال التجارية على البيئة وحقوق الإنسان. كما ستحدّد تأثير الأعمال التجارية الخاصة على البيئة في جميع أنحاء سوريا، وعواقب ممارساتها على حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات المتضررة.

منهجية البحث

يهدف هذا البحث إلى استكشاف تأثير الأعمال التجارية الخاصة على البيئة في سوريا. لقد كان الضرر الواقع على البيئة محور تركيز عدد محدود من الدراسات التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية. إلّا أن استكشاف دور ديناميّات الأعمال التجارية الخاصة ما يزال غير مطروق. وعليه فإن تحديد دور الأعمال التجارية يشكّل أهمية خاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، حيث يوجد هامش أوسع لاستقاء الآراء من أسفل إلى أعلى، وهو ما قد يتيح إمكانية تحسين ممارسات الأعمال المحلية.

أمّا في المناطق التي يسيطر عليها النظام، فيبقى السؤال ما إذا كانت هناك إمكانية للتأثير على أنشطة الأعمال التجارية المحلية. ثمّة إمكانية لنشر الوعي العام بالتأثير البيئي، ولكن من المهم أيضاً محاسبة الجهات الفاعلة التي تتعمّد القيام بأنشطة ذات تأثير بيئي سلبي.

إلّا أنّ هذه الورقة تهدف إلى استكشاف نقطتين أساسيّتَين. فهي أولاً تحدد الأطر القانونية الدولية ذات الشأن التي تتناول حقوق الإنسان والبيئة. ومن ثمّ تحلل بصورة رئيسية الآثار المحتملة للأنشطة التجارية الضارة على حقوق الإنسان، وتلقي الضوء على مسؤوليات الجهات الفاعلة في مجال الأعمال التجارية في هذا الصدد. كما تتناول الورقة مسؤولية الأعمال التجارية لناحية ما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي والقانون البيئي الدولي. ثانياً، تسعى الورقةُ إلى استكشاف شبكات الأعمال الحالية التي تنطوي أنشطتها على تأثير بيئي سلبي وعلاقتها بسلطات الأمر الواقع. وتستطلع الورقةُ هذه النقطة من خلال تناول ثلاث قضايا رئيسية محددة: تأثير صناعة النفط، وإزالة الغابات، والتوسع الحضري على الأراضي الزراعية. ولا تقتصر هذه القضايا على منطقة سيطرة واحدة، كما تتعذّر دراستها على مستوى جميع أنحاء البلاد.

يستند البحث المتضمّن في هذه الورقة على البحث المكتبيّ المكثّف لتحليل الأطر القانونية، بما يشمل قواعد ومبادئ القانون الملزمة وغير الملزمة، ومعالجة آثار الأضرار البيئية على حقوق الإنسان ومسؤولية الأعمال التجارية في هذا الشأن. ويعتمد التحليل القانوني في المقام الأول على المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتعليقات العامة لمختلف هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، وتقارير المقرّرين الخاصين المعنيين التابعين للأمم المتحدة، ومجموعة مختارة من السوابق القضائية.

يعتمد التحليل السياقي للقضايا الرئيسية التي جرى استكشافها في هذا التقرير على مسح مكثّف للمؤلّفات والتقارير الإخبارية الحالية باللغتين العربية والإنجليزية. ويُستكمل البحث المكتبي بـ ٧ مقابلات مع خبراء لتسليط المزيد من الضوء على ديناميّات الأعمال التجارية المحلية وفي جميع أنحاء البلاد.

وعلى الرغم من أن هذا التقرير هو تحقيقٌ أولي في القضايا المطروحة، إلا أنه يقترح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في التخفيف من التأثير السلبي للأعمال التجارية على البيئة وحقوق الإنسان ذات الصلة. تسعى التوصيات إلى مشاركة أوسع للمجتمعات المحلية المتضررة مع الأعمال التجارية نفسها أو مع ضحايا الانتهاكات المحتملة، أو في النقاشات بين المجموعتين. كما تُوجّه توصيات أيضاً إلى السلطات الحاكمة من أجل تحسين الإطار التنظيمي الذي تعمل فيه هذه الأعمال التجارية.

أخيراً، ثمة حاجة إلى بضع كلمات لتحديد ما تعنيه الأعمال التجارية في هذا البحث. لا تتناول الورقة المؤسسات أو الشركات الحكومية أو المملوكة للدولة. وهي تتناول فقط الشركات التي يملكها أفراد أو مجموعات خاصة. ولا تقتصر الأعمال التجارية قيد المناقشة على الشركات الكبيرة، ولكنها تُمثّل أيضاً الشركات المتوسطة والصغيرة. وقد يتراوح هذا من الشركات المسجّلة إلى التجّار من الأفراد. كما تتناول هذه الورقة الأنشطةَ ذات الصلة للمنظمات غير الحكومية، التي يشبه الكثير منها الشركات من حيث أنشطتها التجارية وهياكلها التنظيمية.

الأطر القانونية

بموجب القانون الدولي، يُعالج العديد من الأطر القانونية، التي تشمل القانون الملزم وغير الملزم، العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان. وتشمل هذه القوانين القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، والقانون البيئي الدولي.

وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تتحمل الأعمال التجارية مسؤولية احترام حقوق الإنسان. وهذا يعني حقوق الإنسان المعترف بها دولياً،[٤] ولكنه يشمل أيضاً القانون الإنساني الدولي في حالات النزاع المسلح، بالإضافة إلى معايير إضافية أخرى حسب الظروف.[٥] ويمكن القول إنّ هذه المعايير والمسؤوليات الملازمة تنطبق أيضاً على المنظمات غير الحكومية.[٦]

يوضح القسم التالي الأطر المعيارية ذات الصلة التي تشمل المعايير الدولية التي تقع على عاتق الأعمال التجارية والجهات الفاعلة المماثلة مسؤولية احترامها.

أوّلاً. القانون الدولي لحقوق الإنسان

ألِف. الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة:

يؤثر الضرر والتدهور البيئيان على مجموعة من حقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة والصحة والغذاء والماء، على سبيل المثال لا الحصر. تتأثر النساء والفتيات، وكذلك الفئات الضعيفة مثل الأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنين، بشكل غير متناسب بهذه العواقب ويشعرون بها بشكل حاد.

بعد اعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للقرار ٤٨/١٣ الذي يعترف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة (R2HE) في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، حذت[٧] الجمعية العامة للأمم المتحدة حذوه في تموز/ يوليو ٢٠٢٢.[٨] كما أشار القرار إلى أن "الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة يرتبط بالحقوق الأخرى والقانون الدولي القائم".[٩] وفي ما يتعلق بمسؤولية الأعمال التجارية، فإن القرار "قد [أصدر] المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي تؤكد مسؤولية جميع مؤسسات الأعمال عن احترام حقوق الإنسان".[١٠]

إنّ اعتراف المجتمع الدولي رسمياً بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة يُعلي من شأن حماية البيئة ويؤكد العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان؛ فحقوق الإنسان والبيئة مترابطان، والبيئةُ النظيفة والصحية والمستدامة ضرورية للتمتع الكامل بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان.[١١] وبالتالي فهو حق ضمني مرتبط بمجموعة من الحقوق الأخرى.

وفي ما يتعلق بالنطاق المعياري ومحتوى الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة (R2HE)، تشمل العناصر الموضوعية ما يلي:[١٢]

- الهواء النقيّ؛
- المناخ الآمن والمستقر؛
- توفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية المناسبة؛
- الغذاء الصحي والمنتَج بشكل مستدام؛
- البيئاتُ غير السامة للعيش والعمل والدراسة واللعب؛ و
- التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الصحية.

تشمل العناصر الإجرائية لـ الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة (R2HE) ما يلي:[١٣]

- إمكانية الحصول على المعلومات؛
- المشاركة في صنع القرارات؛ و
- الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة، بما في ذلك الممارسة الآمنة لهذه الحقوق دون أعمال الانتقام أو الثأر.

باء. الإطار الدولي الأوسع لحقوق الإنسان

كما جرى تأكيده أعلاه، يتعلق الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة (R2HE) بحقوق الإنسان الأخرى المعترف بها[١٤] دولياً المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، والعهد[١٥] الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)،[١٦] و/أو اتفاقية حقوق الطفل.[١٧]

وغالباً ما تؤدي عواقب الضرر البيئي إلى آثار مضاعفة وتؤدي إلى الإخلال بالعديد من حقوق الإنسان في وقت واحد. على سبيل المثال، قد يؤدي تدهور الأراضي إلى انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه وفقدان سبل العيش، مما يؤثر على الحق في مستوى معيشي لائق، وكذلك الحق في الغذاء والحق في الماء. ويمكن أن تؤدي هذه الآثار أيضاً إلى النزوح، مما يؤثر على الحق في السكن، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى النزوح والجوع، وربما يساهم في العنف القائم على النوع الاجتماعي.[١٨]

١. الحق في الحياة

يمكن أن يتأثر الحق في الحياة بشكل مباشر وغير مباشر بالتدهور البيئي.[١٩] كما أنه حق قد يتوقف إعماله على الوفاء بمجموعة من الحقوق الأخرى، مثل الحق في الصحة.

أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم ٣٦ أن "التدهور البيئي وتغيّر المناخ والتنمية غير المستدامة تشكل بعض التهديدات الأكثر إلحاحاً وخطورة على قدرة الأجيال الحالية والمقبلة على التمتع بالحق في الحياة".[٢٠] وأوضحت كذلك أن الالتزام بضمان هذا الحق يعتمد جزئياً على التدابير التي تتخذها الدول الأطراف لحماية البيئة من الضرر الذي تسببه الجهات الفاعلة العامة والخاصة.[٢١]

وأوضحت لجنة حقوق الطفل أن أنشطة المؤسسات التجارية وأعمالها قد تؤثر سلباً على إعمال حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو بطرق مختلفة.[٢٢] ومن بين هذه الطرق التي أبرزتها اللجنةُ التدهورَ البيئي والتلوث الذي يمكن أن يضر بحقوق الأطفال في الصحة والأمن الغذائي والحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي.[٢٣]

٢. الحق في الصحة

وتعترف المادة ١٢(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه".[٢٤]

حذّر المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والبيئة، في تقريره عن التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، من أنّ الآثار الصحية الوخيمة لتغيّر المناخ تشمل زيادة حالات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي وأمراض القلب والأوعية الدموية وسوء التغذية والأمراض المنقولة بالمياه والنواقل.[٢٥] على هذا النحو، يساهم الضرر البيئي في المشاكل الصحية مدى الحياة، مما ينتهك الحق في الصحة بشكل دائم.[٢٦]

ومن الأهمية بمكان أيضاً الاعتراف بأن تغيّر المناخ "يؤدي إلى تآكل العديد من المحددات الاجتماعية والبيئية الرئيسية للصحة، بما في ذلك الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والهواء النقي والثقافة وسبل العيش".[٢٧] وعلى نفس المنوال، أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحق في الصحة، على النحو المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "يشمل مجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعزز الظروف التي يمكن للناس أن يعيشوا فيها حياة صحية، ويمتد إلى المحددات الأساسية للصحة، مثل الغذاء والتغذية، والسكن، والحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي المناسب، وظروف العمل الآمنة والصحية، والبيئة الصحية".[٢٨]

٣. الحق في الغذاء

يشكل الحق في الغذاء جزءاً من الحق في مستوى معيشي لائق، وهو مرسّخ في المادة ٢٥(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١١ (١)[٢٩] من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك في نصّ المادة ١١(٢) "الاعتراف بالحق الأساسي لكل شخص في التحرر من الجوع".[٣٠] تنصّ المادة ١(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ما يلي: "لا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان أي شعب من وسائل عيشه الخاصة".[٣١]

يتعارض التدهور البيئي بشكل واضح مع التمتع بالحق في الغذاء وفي مستوى معيشي لائق بشكل عام.[٣٢] ولا يؤثر تغير المناخ والطقس القاسي وأنماط المشاركة المتغيرة على الأمن الغذائي فحسب، بل تؤدي هذه الظواهر أيضاً إلى تفاقم دوافع انعدام الأمن الغذائي، مثل النزاع والفقر.[٣٣]

وفي ما يتعلق بالعلاقة بين الأرض والحق في الغذاء، شددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن الحق في الغذاء أمر بالغ الأهمية لضمان التمتع بالحق في الغذاء، لا سيما إذا كانت هذه الأراضي تُستخدم لإنتاج الغذاء.[٣٤] وبناءً على ذلك، فإن حرمان مستخدمي الأراضي من الأراضي التي يستخدمونها للإنتاج يهدد حقهم في الغذاء الكافي.[٣٥] سلّطت لجنة حقوق الطفل الضوء على أن بيع الأراضي للمستثمرين يمكن أن يحرم السكان المحليين من الوصول إلى الموارد الطبيعية المرتبطة بكفافهم.[٣٦]

٤. الحقوق في المياه والصرف الصحي

على الرغم من عدم ذكرها صراحة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو العهود الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن حقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة والنظيفة والصرف الصحي قد اعترفت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٦٤/٢٩٢ "كحق من حقوق الإنسان ضروري للتمتع الكامل بالحياة وجميع حقوق الإنسان".[٣٧]

وكما أوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ٢٠٠٢، فإن "حقّ الإنسان في الماء يمنح كل فرد الحق في الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها مادياً كما تكون ميسورة التكلفة لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية."[٣٨] يشمل الحق في المياه "الحق في التحرر من الانقطاع التعسفي لإمدادات المياه أو تلوثها".[٣٩] كما شددت اللجنة على أنه "ينبغي في المقام الأول معاملة المياه كسلعة اجتماعية وثقافية، وليس كسلعة اقتصادية."[٤٠]

٥. الحق في السكن

إن الحق في السكن، المنصوص عليه في المادة ٢٥(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٤١] والمادة ١١(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٤٢]، يتعرض للتهديد من تغير المناخ بعدة طرق. يمكن أن يؤدي الطقس القاسي، بما في ذلك الجفاف والتآكل، إلى جعل الأراضي غير صالحة للعيش، مما يؤدي إلى النزوح والهجرة.[٤٣]

وكما لاحظت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ٤، "بما أن الحصول على الأرض يوفر مساحة للسكن، فإن التمتع بالحق في السكن اللائق يعتمد إلى حد كبير على الحصول الآمن على الأرض."[٤٤] يمكن أن يؤدي حرمان الناس من هذا الوصول إلى تعريضهم للتشرد والإخلاء القسري، وبالتالي قد يؤدي إلى انتهاك حقهم في السكن اللائق.[٤٥]

٦. الحق في التنمية

تنصُّ كل من المادة ١(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على التوالي على ما يلي: "لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير. وتلك الشعوب بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي."[٤٦]

ويؤكد إعلان الحق في التنمية، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٦، كذلك أن الحق في التنمية هو "حق من حقوق الإنسان غير قابل للتنازل وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والمساهمة والتمتع".[٤٧]

ويُشكّل التدهور البيئي مخاطر كبيرة على التمتع بهذا الحق. وعلى هذا النحو، ينص إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٢) على أنه ينبغي أن تتاح للأفراد والمجتمعات إمكانية الوصول المناسب إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة، فضلاً عن فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار.[٤٨] على نحو مماثل، يجب على الأعمال التجارية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة التي تنتج معلومات حول مشاريع التنمية توفير تلك المعلومات بشفافية.[٤٩]

جيم. مسؤولية الأعمال التجارية

وفقًا للمبادئ التوجيهية ١٨-١٩ الخاصة بالأمم المتحدة، يجب على الأعمال التجارية "تحديد وتقييم أي آثار سلبية فعلية أو محتملة على حقوق الإنسان قد تشارك فيها إما من خلال أنشطتها الخاصة أو نتيجة لعلاقاتها التجارية"، بما في ذلك "التشاور الهادف مع المجموعات التي يُحتمل أن تتأثر وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين"، "دمج النتائج من تقييماتها للأثر عبر الوظائف والعمليات الداخلية ذات الصلة، واتخاذ الإجراءات المناسبة".[٥٠]

بالإضافة إلى مسؤوليات الأعمال التجارية المذكورة في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، تحدد "المبادئ الإطارية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والبيئة" مسؤوليات محددة في هذا الصدد بطريقة تكميلية. ينص الصك على أن مسؤولية الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان تشمل المسؤولية عن:[٥١]

- تجنُّب التسبب أو المساهمة في الآثار الضارة بحقوق الإنسان من خلال الضرر البيئي؛
- لمعالجة هذه الآثار عند حدوثها، و؛
- السعي إلى منع أو تخفيف الآثار الضارة بحقوق الإنسان التي ترتبط ارتباطًا مباشراً بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها من خلال علاقاتها التجارية.

لذلك يجب على الأعمال التجارية ما يلي:[٥٢]

- الامتثال لجميع القوانين المعمول بها؛
- إصدار التزامات سياسية واضحة للوفاء بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان من خلال حماية البيئة؛
- تنفيذ عمليات العناية الواجبة بحقوق الإنسان (بما في ذلك تقييمات الأثر على حقوق الإنسان) لتحديد ومنع وتخفيف ومراعاة كيفية معالجة آثارها البيئية على حقوق الإنسان؛ و
- تمكين معالجة أي آثار بيئية سلبية على حقوق الإنسان.

ثانياً. القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي

ألِف. القواعد ذات الصلة

ينصُّ المبدأ ١٢ من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة على أنه "في حالات النزاع المسلح، يجب على الشركات احترام معايير القانون الإنساني الدولي".[٥٣] إن مجموعة القانون الإنساني الدولي المعمول بها في هذا الصدد هي تلك التي تنطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية.

وجدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دراستها لعام ٢٠٠٥ لقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، التي تلتزم بها جميع الدول، أن القواعد التالية تنطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية:[٥٤]

القاعدة ٤٣. "تنطبق المبادئ العامة المتعلقة بتوجيه أعمال القتال على البيئة الطبيعية:

ألِف. لا يجوز الهجوم على أي جزء من البيئة الطبيعية، ما لم يشكل هذا الجزء هدفاً عسكرياً.

باء. يُحظر تدمير أي جزء من البيئة الطبيعية، ما لم تستدعِ ذلك مقتضيات الضرورة العسكرية.

جيم. يُحظر شن هجوم على هدف عسكري قد يُتوقع منه أن يلحق بالبيئة ضرراً عرضياً مفرطاً قياساً بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوخاة.

القاعدة ٤٤. يتعين استخدام أساليب ووسائل الحرب على نحو يراعي حماية البيئة الطبيعية والمحافظة عليها. ويجب، عند تنفيذ عمليات عسكرية، اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة من أجل تفادي إلحاق ضرر عرضي بالبيئة ومن أجل تقليله إلى أدنى حد ممكن في جميع الأحوال. فانعدام اليقين العلمي فيما يتعلق بآثار بعض العمليات العسكرية على البيئة لا يعفي أياً من أطراف النزاع من اتخاذ تلك الاحتياطات.

القاعدة ٤٥. يُحظر استعمال أساليب أو وسائل في القتال يقصد بها، أو قد يُتوقع منها، أن تُلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة واسعة النطاق وطويلة الأمد. ولا يجوز استخدام تدمير البيئة الطبيعية كسلاح.

تُعزّز مشاريع مبادئ لجنة القانون الدولي بشأن حماية البيئة في ما يتعلق بالنزاعات المسلحة هذه القواعد.[٥٥]

ولئن لم يوفّر نظام روما الأساسي حماية بيئية كبيرة في سياق اللجان الاستشارية الوطنية، إلّا أنه يعالج الضرر الذي يلحق بالبيئة الطبيعية من بعض النواحي. ويمكن أن يشكل الضرر البيئي عنصراً مادياً في جرائم أخرى. على سبيل المثال، قد يشكل حرق الغابات الأساس لجريمة الحرب المتمثلة في تدمير الممتلكات.[٥٦] وتُعتبر أحكام نظام روما الأساسي التالية ذات صلة بحماية البيئة في النزاعات المسلحة غير الدولية:

- نهب بلدة أو مكان، حتى عندما يُستولى عليه بالاعتداء.[٥٧]
- تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها ما لم يكن هذا التدمير أو الاستيلاء مما تُحتّمه ضرورات الحرب.[٥٨]

باء. مسؤولية العمل التجاري:

قد يكون للشركات التجارية تأثير على البيئة في حالات النزاع المسلح، وهي تتحمل المسؤولية وفقاً لذلك بطرق مختلفة.

قد يرقى تقديم الخدمات المهنية والمشورة لأطراف النزاع المسلح إلى مستوى التواطؤ في التدمير البيئي وبالتالي فتح الباب لتحمُّل المسؤولية القانونية. وقد تكون الأعمال التجارية مسؤولة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة ضد البيئة، على سبيل المثال، عن طريق بيع الأسلحة إلى القوات

المسلحة التي تسبب أضراراً واسعة النطاق وطويلة الأمد وشديدة للبيئة.[٥٩] وقد تخضع هذه الشركات لإجراءات محلية بسبب انتهاكات التشريعات الجنائية أو المدنية المحلية. ويمكن أيضاً تقديم الأفراد داخل هذه الكيانات، مثل المدراء التنفيذيين، إلى العدالة في محاكمات الولاية القضائية العالمية أو أمام محاكم جنائية دولية أو متخصصة.

قد يكون للأعمال التجارية تأثير مباشر أو غير مباشر على البيئة من خلال عملياتها أو بشكل غير مباشر من خلال طريقة استخدام منتجاتها أو خدماتها.[٦٠] ويشمل ذلك تفاقم نقاط الضعف البيئية والمناخية القائمة.[٦١]

قد تكون الأعمال التجارية مسؤولة أيضاً عن جريمة الحرب المتمثلة في النهب عن الأضرار البيئية أو التدمير.[٦٢] في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اعتُبر تدمير الغابات انتهاكاً لحظر النهب، الذي يمكن تحميل الأفراد المسؤولية عنه.[٦٣] وقد وجدت لجنة الحقائق والأدلة التابعة للجنة الأمم المتحدة لجرائم الحرب أدلة ظاهرة على أن تسعة ألمان، كانوا رؤساء إدارات مختلفة في إدارة الغابات في بولندا خلال الاحتلال النازي، "يمكن إدراجهم كمجرمي حرب بتهمة نهب الممتلكات العامة البولندية."[٦٤] في قضية الجبهة المتحدة الثورية (ليبريا)، أدانت المحكمة الخاصة بسيراليون المتهمين، في جملة أمور، بجريمة الحرب المتمثلة في "النهب والحرق"، وبالتالي انتهاك المادة ٣ المشتركة من اتفاقيات جنيف وكذلك المادة ٤(٢)(j) من البروتوكول الإضافي الثاني.[٦٥]

يتطلب الأمر من الشركات التجارية العاملة في مناطق النزاع عناية إدارية مشددة في ما يتعلق بالقضايا البيئية.[٦٦]

ثالثاً. القانون البيئي الدولي

في حين أن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لا تشير صراحة إلى تغير المناخ، فقد جرى تفسير كلٍّ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة تتفق مع القانون البيئي الدولي.[٦٧] يؤكد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن هذه التطورات تتفق مع التعليق على المبدأ التوجيهي ١٢ بأن "الشركات التجارية قد تحتاج إلى النظر في معايير إضافية [لحقوق الإنسان] تتجاوز تلك الواردة على وجه التحديد في المبادئ التوجيهية".[٦٨]

وأكد الفريق العامل كذلك أن مسؤوليات الشركات التجارية بموجب المبادئ التوجيهية تشمل مسؤولية التصرف في ما يتعلق بالآثار الفعلية والمحتملة المتعلقة بتغير المناخ.[٦٩]

وفي هذا الصدد، من المهم التذكير بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧٦/٣٠٠ "أكد أن تعزيز حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة يتطلب التنفيذ الكامل للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بموجب مبادئ القانون البيئي الدولي."[٧٠] ويترتب على ذلك أنه من أجل إعمال الحق، تتحمل الشركات أيضاً مسؤولية احترام القواعد والمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

في ما يتعلق بتغير المناخ، يحدد اتفاق باريس إطاراً عالمياً للحد من الاحتباس الحراري العالمي إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين، ومواصلة الجهود للحد منه إلى ١.٥ درجة مئوية. ويربط الاتفاق صراحة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ في مقدّمته. إذ يذكُر ما يلي:

"..وأنّه ينبغي للأطراف، عند اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان، والحق في الصحة، وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال".[٧١]

في قضية الجمعية الهولندية للدفاع عن البيئة وآخرون (Milieudefensie et al.) ضدّ رويال دتش شال (Royal Dutch Shell) لعام ٢٠٢١، أمرت محكمة مقاطعة لاهاي الشركة المتعددة الجنسيات للنفط والغاز ومقرّها هولندا بخفض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بمنتجاتها بنسبة ٤٥ ٪ عن مستويات عام ٢٠١٩ بحلول عام ٢٠٣٠.[٧٢] ويمثل الحكم المرة الأولى التي يُطلب فيها من شركة خاصة الامتثال لاتفاق باريس، والمرة الأولى التي يتبين فيها أن من واجبها التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة بموجب الاتفاق. استندت المحكمة جزئياً في قرارها إلى "معيار رعاية غير مدون رسمياً يستند إلى أهداف اتفاق باريس والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة".[٧٣]

علاوة على ذلك، يربط إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ صراحة البيئة بالسلام والتنمية، مع الاعتراف بأنها "مترابطة وغير قابلة للتجزئة."[٧٤] كما يصوغ الإعلان حماية البيئة كجزء لا يتجزأ من عمليات التنمية المستدامة التي لا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.[٧٥]

تأثير الأعمال التجارية على البيئة وحقوق الإنسان في سوريا

يمكن ملاحظة تأثير الأعمال التجارية الخاصة على البيئة وحقوق الإنسان ذات الصلة في سوريا في ثلاثة مجالات رئيسية: تأثير صناعة النفط وإزالة الغابات والتوسع الحضري. ولا تقتصر مناطق التأثير هذه على الحدود الداخلية التي تحدد مناطق السيطرة المختلفة داخل البلاد. وسوف يتناول التحليل التالي كل من هذه القضايا الثلاث، ويحدد ديناميّات الأعمال الحالية والجهات الفاعلة التي تسبب المشكلة ويستكشف تأثير هذه الممارسات على البيئة وحقوق المجتمعات والأفراد.

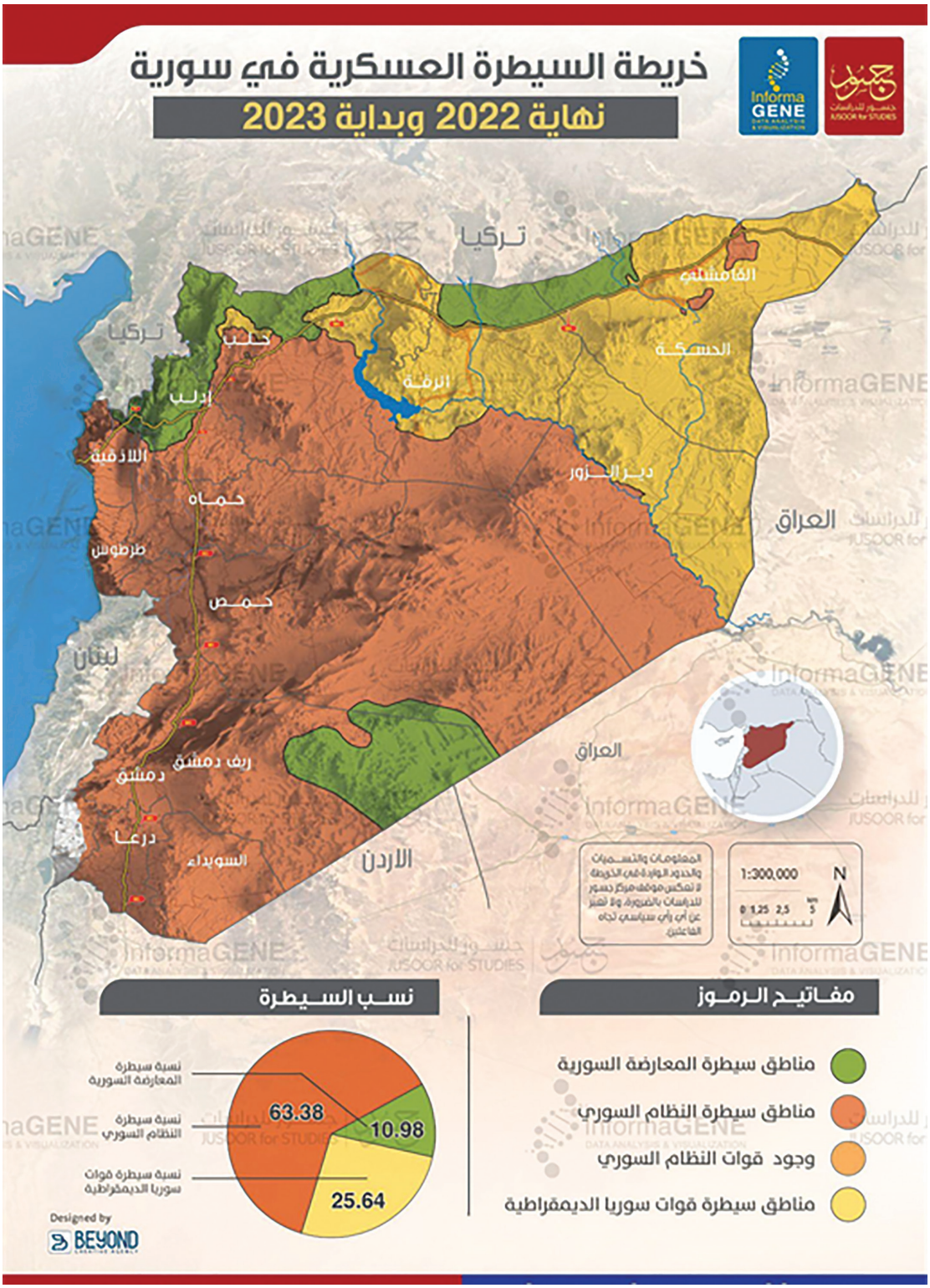

خريطة توضح مناطق السيطرة المختلفة في سوريا اعتباراً من أوائل عام ٢٠٢٣[٧٦]

أوّلاً. تأثير صناعة النفط

بدأ انهيار صناعة النفط في شمال شرق سوريا عام ٢٠١٢ مع تصاعد العنف في البلاد وتقلّص سلطة الحكومة المركزية. وتبع الصعود السريع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) وسيطرته على بعض حقول النفط في دير الزور (٢٠١٤) حملةٌ عسكرية شنّها تحالف غربي بقيادة الولايات المتحدة لاستعادة الأراضي والحد من تمويل التنظيم من عائدات النفط. كما جاء ذلك بالتوازي مع حملة قصف جوي وحشية مماثلة شنّتها القوات الجوية الروسية، التي انضمت إلى الصراع السوري إلى جانب النظام السوري (٢٠١٥)، وللغرض نفسه. وزادت العمليات ضد تنظيم داعش وعائداته النفطية من تدمير آبار النفط والمصافي ومرافق التخزين والبنية التحتية المتبقية التي أُنشئت قبل عام ٢٠١١. [٧٧] وبعد هزيمة داعش عام ٢٠١٨، سيطرت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على حقول النفط.

تعاقدت قسد مع شركات خاصة لإدارة حقول النفط في أراضيها لتقليل تكاليف التشغيل.[٧٨] وسمح غياب اللوائح المناسبة التي تنظم الصناعة للمستثمرين بتشغيل حقول النفط وأنشطة التكرير من خلال الاعتماد على الأساليب البدائية التي لا تحمي المجتمعات المحلية أو العمال أو البيئة. وساعدت ربحية العمل والحاجة الكبيرة للنفط في مناطق السيطرة المختلفة في سوريا على تعزيز هذه الممارسات. وأدى التنظيم الضعيف للصناعة إلى انتشار "الحرّاقات"، وهي آلات بدائية لتكرير النفط المستخرج وفصل مشتقاته. ويوفّر اقتصاد صناعة النفط فرص عمل لعشرات الآلاف من الأسر السورية، مما يعرّضهم في الوقت نفسه لمخاطر المواد الخطرة وعمليات الإنتاج.[٧٩]

ألف. إنتاج النفط وتكريره

إنّ صناعة النفط من أكثر الأعمال التجارية ربحية في سوريا. وفي المناطق الخارجة عن سلطة النظام السوري، تسيطر قوى الأمر الواقع في الشمال الشرقي والشمال الغربي على هذه الصناعة. وتختلف طرق السيطرة على صناعة النفط وإيراداتها باختلاف المناطق. وتعود ملكية الحرّاقات، التي تنتج أوسع نطاق من التأثير السلبي على البيئة وحقوق الإنسان، بشكل عام إلى مستثمرين أفراد يديرونها. ويمكن أن تكون الحرّاقات تقليدية أو كهربائية بسعات مختلفة. ويعدّ النوع الكهربائي أكثر كفاءةً وبأثر سلبيّ أقل على البيئة، إلّا أنّ شراءه وصيانته أكثر تكلفة.[٨٠] في المراحل الأولى بعد عام ٢٠١١، أُجريت معظم عمليات الاستخراج والتكرير المؤقتة للنفط من قبل أصحاب الأراضي التي تقع فيها آبار النفط.[٨١] بعد ذلك بوقت قصير، أصبحت الفصائل العسكرية تشارك بشكل متزايد في السيطرة على آبار النفط وعمليات الاستخراج بحجة حماية إنتاج النفط وتأمينه. وظلّ الحال على هذا النحو على الرغم من تغيّر السلطات المسيطرة على المنطقة بداية بداعش ثم قسد.[٨٢]

في شمال غرب سوريا، حيث لا توجد حقول نفط، تعتمد الحرّاقات على النفط المستورد من الشمال الشرقي. وتستورد النفط شركة خليفة الجحيشي و تحتكر شراء النفط الخام من قسد وبيعه لأصحاب الحرّاقات في الشمال الغربي.[٨٣] يُنقلُ النفط من مناطق سيطرة قسد إلى الشمال الغربي عبر حاجز الحمران. وبعدها يُنقلُ بالشاحنات إلى المصافي المتجمعة في منطقة ترحين، ثم يُوزعُ النفط المكرر على بقية الشمال الغربي، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام.[٨٤] وتحتكرُ شركة تُدعى إمداد توزيعَ النفط ومشتقاته في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري. وقد تأسست الشركة عام ٢٠٢٠ وهي مرتبطة بالجيش الوطني السوري.[٨٥]

حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، كانت شركة وتد تسيطر على استيراد وتوزيع النفط ومشتقاته في الأراضي الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام.[٨٦] وتشير التقارير إلى أن الشركة يُزعم ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بهيئة تحرير الشام[٨٧] وأن وارداتها تمرُّ عبر المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري. وقد نُفيَت تقارير عن اتفاق محتمل بين هيئة تحرير الشام وقسد لاستيراد النفط الخام مباشرة إلى إدلب.[٨٨] في الأراضي التي يسيطر عليها النظام ، تتولى شركة سادكوب (المحروقات) مسؤولية هذه العملية في مواصلة للتوجّه القائم منذ ما قبل عام ٢٠١١.[٨٩] وشركة قاطرجي مسؤولة عن استيراد النفط من مناطق قسد،[٩٠] وهي شركة مملوكة لحسام قاطرجي، القيادي في إحدى المليشيات والعضو في مجلس الشعب السوري. وقد فُرضت عقوبات على قاطرجي من قبل الاتحاد الأوروبي (٢٠١٩) والولايات المتحدة (٢٠٢٠) لدعمه المالي والعسكري للنظام السوري.[٩١]

وليس النفطُ المنتَجُ والمكرر في سوريا المصدرَ الوحيد للمنتجات النفطية، إذ تحتكر شركة تركية تسمّى "إم تي" استيراد المنتجات النفطية إلى شمال غرب سوريا، بما في ذلك الأراضي الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري وتلك الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام. ولا يُعرف الكثير عن الشركة التركية، وهي تعتمد على وكلاء أتراك لبيع نفطها المستورد إلى عملاء سوريين.[٩٢] وتفرض السلطات في مناطق السيطرة المختلفة ضرائبها الخاصة على كل خطوة من خطوات العملية. من فرض الضرائب على الإنتاج، إلى المبيعات، إلى الدخول عبر نقاط التفتيش، إلخ. لذلك، كلما ابتعدت الوجهة النهائية عن موقع الإنتاج، زاد سعر المنتجات النفطية.[٩٣]

وتسيطر سلطات الأمر الواقع في جميع أنحاء سوريا على صناعة النفط من خلال الاعتماد على شبكات من أصحاب رؤوس الأموال المقرّبين منها. وتعمل هذه الشركات لصالح الميليشيات والقوات المسيطرة في الشمال الغربي (الجيش الوطني السوري وهيئة تحرير الشام) و(قسد) في الشمال الشرقي والأراضي التي يسيطر عليها النظام.[٩٤] وتوفّر العلاقة بالميليشيات أو الفصيل العسكري الرئيسي للشركات وصولاً أوسع إلى الموارد والأسواق. لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الشركات العاملة في صناعة النفط هي جميعها واجهات لهذه الجماعات المسلحة، وهناك مساحة للشركات للنموّ والعمل. لكن بطبيعة الحال، في الظروف السورية، كلما كان العمل التجاري أقرب إلى دوائر صنع القرار، كانت عملياته أكبر وأكثر ربحية.[٩٥]

في المناطق التي يسيطر عليها النظام، يُمثّل النفط الإيراني

غالبية النفط المستورَد، وذلك عبر ميناء بانياس. ويُكرَّرُ النفط في مصفاة النفط الوحيدة في البلاد في بانياس.[٩٦] وعلى رغم أنّ البنية التحتية حافظت على حالتها التي كانت عليها قبل عام ٢٠١١، إلا أن إهمال سلطات النظام السوري والمحاولات الإيرانية والسورية للتهرب من العقوبات المفروضة على كلا البلدين، عززت الممارسات التي تنطوي على مخاطر بيئية خاصة بها. وقد أُبلِغَ عن تسرب النفط إلى البحر الأبيض المتوسط، إما من مصفاة بانياس أو من ناقلات النفط قبالة الساحل، في ٢٠١٩ [٩٧] و ٢٠٢١ [٩٨] و ٢٠٢٢.[٩٩] لحقت بالبيئة البحرية أضرار مدمِرة تزداد تعقيدًا بسبب إمكانية الوصول إلى المياه الدولية وما وراءها. على الرغم من تأثيرها البيئي، فإن هذه القضية خارج نطاق هذا البحث.

باء. الأثر البيئي

تولّد عملية استخراج النفط من الأرض مواداً خطرة.[١٠٠] إنّ أول أكسيد الكربون وكبريتيد الهيدروجين وحمض الكبريتيك والهيدروكربونات متعددة الحلقات وغيرها من المواد السامة والأبخرة والمعادن الثقيلة جميعها من المنتجات الثانوية لصناعة النفط.[١٠١] وفي الظروف العادية لاستخراج النفط، تُنَظَّمُ الصناعة بشكل كبير لحماية العمال. لكن في الحالة السورية، حيث انهارت لوائح الصناعة بعد عام ٢٠١١، جرى التخلي عن العديد من الضمانات. على سبيل المثال، يكون استخراج النفط مصحوباً باستخراج المياه من نفس الآبار، وهذه المياه غنية بالعناصر المشِعة، وفي ظروف التشغيل العادية، تُضَخُّ مرة أخرى في البئر أو يجري التخلّص منها بطريقة آمنة. وفي شمال شرق سوريا، يعتمد استخراج النفط على التقنيات الأساسية التي تسعى إلى تعظيم الربح على حساب الاحتياطات اللازمة للتخلص من هذه المواد. وتزعم التقارير أن هذه المواد تُلقَى في الحقول أو في نهر الفرات.[١٠٢] ويضرّ مثل هذا التلوّث بتربة الأراضي الزراعية ومواسمها وبالحيوانات والسكان الذين يعيشون على تلك الأرض. وقد يستغرق تطهير العنصر المشِعّ سنوات.[١٠٣]

كما تُصاحب تكرير النفط المستخرج مجموعة المخاطر الخاصة به، ويمكن وصف طرق التكرير المحلية بأنها بدائية وتعتمد على أجهزة مؤقتة تسمى "الحرّاقات". تُسخَنُ خزانات هذه الحرّاقات لمدة ١٥ إلى ٢٠ ساعة لفصل النفط عن المواد الأخرى. وتسبّب هذه العملية قدراً كبيراً من تلوّث الهواء الذي يؤثر سلباً وبشدة على حياة المجتمعات المحيطة.[١٠٤] وتشير التقارير إلى تزايد حالات السرطان والإجهاض وأمراض الجهاز التنفسي وغيرها من الأمراض في محافظتي الحسكة ودير الزور، بالإضافة إلى الشكاوى من الأبخرة الناتجة عن عملية التكرير.[١٠٥] بالنسبة لأولئك المشاركين في عملية التكرير أنفسهم، تكون المخاطر أكثر حدة. إذ يزيد التعرّض المباشر للأبخرة من فرص الإصابة بالسرطان أو أمراض الجهاز التنفسي.[١٠٦] كما أنهم معرّضون للمخاطر الناجمة عن غياب تدابير السلامة في موقع العمل، التي قد تشمل انفجار "الحرّاقات".[١٠٧]

وقد أُبلِغَ عن تسرّب نفطي في نهر الفرات في مناسبات مختلفة بالقرب من نقاط تهريب النفط بين مناطق سيطرة قسد والنظام السوري.[١٠٨] إذ يمثّل نهر الفرات المصدر الرئيس لمياه الشرب والري لشمال شرق سوريا، كما أنه يشكّل تقريباً حدوداً بحكم الأمر الواقع بين مناطق سيطرة النظام وقوات سوريا الديمقراطية. وعلى الرّغم من أن تلوث النهر لا ينجم فقط عن تسرّب النفط، إلّا أن صناعة النفط هي المُلامَة بشكل متزايد نظراً للطرق البدائية المستخدمة لاستخراج النفط المنتج وتنقيته ونقله. ويُعدّ التأثير البيئي للتسرب النفطي في نهر الفرات شديداً، وقد أفيدَ بظهور أعراض التسمم على السكان المحليين بسبب تلوث مياه الشرب. كما يؤثر التلوث أيضاً على الحياة البرية في المنطقة، حيث أُبلِغَ عن نفوق الأسماك والحيوانات الأخرى حول النهر.[١٠٩]

في شمال غرب سوريا، في كِلا المناطق التي يسيطر عليها الجيش الوطني السوري وهيئة تحرير الشام، توجد أيضاً حرّاقات مؤقتة ذات آثار مماثلة على البيئة وصحة السكان والحياة البرية والزراعة والموارد المائية.[١١٠]

ثانياً. إزالة الغابات

إن من بين القضايا البيئية الرئيسية التي تسبّب ضرراً بالغاً فساداً في أجزاء مختلفة من سوريا إزالةُ الغابات. وترتبط العوامل التي تحرّك هذه الظاهرة بالعواقب متعددة الأوجه والمنتشرة لما يزيد على عقد من الصراع. والدافعان الرئيسيان لإزالة الغابات في البلاد هما قطع الأشجار وحرائق الغابات.

ألف. قطعُ الأشجار

تركت ثلاثة عشر عاماً من الصراع السوريين يواجهون الفقر وتدهور الظروف المعيشية ونقص الوقود وارتفاع أسعار الطاقة وندرة الطاقة الكهربائية ووقود الديزل للتدفئة. ونتيجة لذلك، ظهرت سوق سوداء ضخمة لقطع الأشجار، كانت بمثابة مصدر دخل للكثيرين،[١١١] وكذلك وسيلة للتدفئة والطهي.[١١٢]

وتنتشر هذه الممارسة على نطاق واسع في المقام الأول في المناطق الساحلية والشمالية. وفي السابق، أشارت التقارير إلى أنّ العصابات الإجرامية تدفع للعمال لقطع الأشجار لبيعها في السوق السوداء.[١١٣] في حماة، يجري قطعُ الأشجار من قِبل شبكات منظّمة من تجّار الحطب وعمال الفحم لأغراض بيع الحطب للسكان للتدفئة الشتوية.[١١٤]

وفي إدلب، مكّن غياب اللوائح البيئية السكانَ في المنطقة، وكثير منهم من النازحين داخلياً، من كسب لقمة العيش من قطع الأشجار. ومع ذلك، لا تقتصر هذه الممارسة على الأفراد – فقد استفادت الجماعات المسلحة غير الحكومية في مناطق مختلفة من شمال سوريا من هذه التجارة.

ووفقاً لأحد الأشخاص الذين جرت مقابلتهم، أنشأ العديد من الميليشيات مكاتب اقتصادية وهي تتعامل مع تجار الحطب – إمّا أولئك المنتسبين إليهم، أو التجار المحليين ضمن شبكة علاقاتهم الأوسع.[١١٥] وتقدم الجماعات المسلحة حماية للتجار مقابل شراكات تجارية. ويضيف المصدر أنه في بعض الأحيان تتفق المليشيا مع مقاول معين على قطع الأشجار في منطقة بأكملها مقابل مبلغ مالي لصالح الفصيل المسيطر

على المنطقة. وبالتالي، فإن عمليات قطع الأشجار التي تشمل هذه الجهات الفاعلة أكثر تنظيماً وتعتمد على آليات لا يمتلكها الأفراد العاديون.

وفقاً للمقابلات التي أجرتها منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تبيع الميليشيات كميات كبيرة من الأخشاب للتجار في مدينة أعزاز والمناطق التي يسيطر عليها النظام وتركيا.[١١٦] كما تبيع الميليشيات، التي غالباً ما يمثلها التجار والسماسرة، جذوع الأشجار إلى منظمات الإغاثة لتوزيعها كحطب للنازحين. وقال أحد الأشخاص الذين قابلتهم منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة ويعمل في منظمة إغاثية: "اعتدنا شراء جذوع الأشجار والأخشاب من سوق أعزاز لتوزيعها على مخيمات النازحين. اشترينا جذوع الأشجار المقطوعة من غابة البرسة. كنا نشتري جذوع الأشجار المقطوعة حديثاً لأنها أقل تكلفة من الخشب المجفف... قطعت الجبهة [الشامية] أشجار الجبل وباعتها للمنظمات، التي ستقوم بتوزيعها كمساعدات للنازحين."[١١٧]

لقد ارتفعت أسعار الحطب بشكل كبير خلال النزاع،[١١٨] مما وفّر الزخم للأفراد والميليشيات على حدٍّ سواء لاغتنام فرص قطع الأشجار المربحة. فقبل النزاع، كان الطن الواحد من الحطب يكلّف حوالي ٦٠٠٠ ليرة سورية. أمّا في عام ٢٠١٨، فقد ارتفع هذا المبلغ باطّراد إلى ١٠٠,٠٠٠ ليرة سورية. واعتباراً من عام ٢٠٢٢، أبلغ عن أسعار تتراوح بين ٩٠٠,٠٠٠ ليرة سورية ومليون ليرة سورية.[١١٩] في حين أنه من المهم مراعاة الانخفاض الحاد في قيمة الليرة السورية، إلا أن هذا يؤشّر على زيادة هائلة في أسعار الحطب. وقد وصف عدد من الباعة سوقَ الحطب بأنه سوق للأوراق المالية.[١٢٠]

باء. حرائق الغابات

إلى جانب ممارسات احتطاب الأشجار، تُعدُّ حرائق الغابات ظاهرة واسعة الانتشار ازدادت تواتراً طوال فترة النزاع. وقد ارتفعت نسبة حرائق الغابات المتعمدة على الساحل السوري من ٤١ ٪ بين عامي ١٩٨٧–١٩٩٨ إلى أكثر من ٩٠ ٪ بين عامي ٢٠١١–٢٠١٨.[١٢١] وتشير التقارير إلى أن مثل هذه الحرائق هي جزء من ممارسة تجارية راسخة؛ إذ تُباعُ أراضي الغابات المحروقة للتجار الذين يطورونها إلى مشاريع عقارية أو منشآت صناعية.[١٢٢] كما أفادت التقارير أن تجار الفحم الرئيسيين في المدن السورية الساحلية هم أفراد نافذون لديهم علاقات وثيقة مع عائلة الأسد ويُمنَحون مناقصات حكومية بعد حرائق الغابات لتطهير المنطقة والاستفادة من الفحم الناتج.[١٢٣]

وفقاً للمصادر، بعد فترة وجيزة من إخماد الحرائق، قطعَ التجار الأشجار المحترقة وغير المحترقة ونقلوها إلى مواقع غير معروفة. ويُمنع السكان المحليون من الاقتراب من هذه المناطق في أعقاب الحرائق.[١٢٤] وأشار العديد من التقارير إلى أن رجال الأعمال الذين يعرضون شراء الأراضي المحروقة يرتبطون عادة بالأمانة السورية للتنمية، وهي منظمة تديرها أسماء الأسد. ومن بين هؤلاء الأفراد يسار إبراهيم وأبو علي خضر.[١٢٥]

في عام ٢٠٢٠، ذكر وزير الزراعة أن المساحات المحروقة بلغت ١١,٥٠٠ هكتار في محافظتي طرطوس واللاذقية، وأن ٦٠ ٪ من المساحات هي أراضٍ حراجية، في حين كانت المساحة المتبقية أراضٍ زراعيةً، ٤ ٪ منها كانت تُزرَع بانتظام.[١٢٦] كما كشفت التقارير أن مئات المزارعين فقدوا أشجارهم، ومعظمها أشجار مثمرة عمرها عقود، خاصة في كسب وريف جبلة.[١٢٧]

جيم. إنتاج الفحم

من بين الممارسات الرئيسية الأخرى التي تؤدي إلى إزالة الغابات إنتاجُ الفحم. إذ تُعدّ تجارة الفحم واحدة من أبرز أنشطة التجارة في الساحل السوري، حيث إن بعض حرائق الغابات قد أُشعلَت عمداً من قبل المستفيدين منها. وفي اللاذقية وحدَها، تبلغ قيمة هذه التجارة قُرابةَ ١٠٠٠٠ دولار أمريكي.

ووفقاً لأحد الأشخاص الذين جرت مقابلتهم، تُبنى أفران الفحم داخل الغابات، مما أدى إلى نشوب حرائق في أكثر من منطقة.[١٢٨] وفي بعض المناطق، مثل بانياس، بُنيت هذه الأفران في ظروف غير آمنة كما أنها تُشكّل خطراً كبيراً جداً لاشتعال الحرائق.[١٢٩]

يخدم الفحم المنتج غرضَين: الشواء والشيشة. ووفقاً للشخص الذي جرت مقابلته، فإن فحم الشيشة له عواقب وخيمة على البيئة لأنه يعتمد على فروع يتجاوز سمكها ٢ أو ٣ سم. وتستغرق أشجار البلوط على وجه الخصوص وقتاً طويلاً لتنمو من جديد، ونتيجة لتجارة الفحم، ستنقرض هذه الأشجار قريباً في المناطق الساحلية.[١٣٠]

وتوصَف العملية بأنها عملية لا تتطلب تقنيات أو أدوات معقدة.[١٣١] فبعد جمع الحطب، يُدفَنُ في الرمال، ثم يُغطى ويُشعَل لتحقيق الاحتراق اللاهوائي، وبالتالي إنتاج الفحم. وبعد اشتعال النيران، يُزالُ الغطاء ويُهوَّى الحطب المحترق، ثمّ يُفرزُ الحطب الناتج حسب الوزن والشكل. وتُختارُ النوعية الجيدة لفحم النرجيلة. وإذا كان الفحم من شجر البلوط، فإن سعر الكيلوغرام يصل إلى ١٥٠٠٠ ليرة سورية. ويباع الفحم منخفض الجودة للشواء، ويبلغ سعر الكيلو غرام ٨٠٠٠ ليرة وسطياً.[١٣٢]

وبموجب القانون السوري، من غير القانوني نقل الفحم من منطقة أو محافظة إلى أخرى، لكنه يُنقَل مع ذلك من خلال الشبكات التجارية المرتبطة بالحكومة السورية.[١٣٣]

عندما اندلعت حرائق الغابات عام ٢٠٢١ في مناطق القرداحة وضواحيها، حظرت الحكومة السورية بشدة التخلص من الأشجار المحروقة إلّا من خلال مديرية الزراعة أو وزارة الزراعة. وأصدرت المديرية مناقصات رسَا معظمها على نفس المستثمر في تجارة الفحم. وحدث نفس السيناريو في مشقيتا التي تضمّ آخر الغابات التي تحوي أشجار الصنوبر والشيح.[١٣٤]

لم تصدر الحكومة السورية بعد أي تشريع لحظر أفران الفحم. وحتى عام ٢٠٢٣، لا يزال ترخيص أفران الفحم مسموحاً. وبحسب نفس الشخص الذي جرت مقابلته، يُعلّقُ

هذا الترخيص بعد فترة خمس سنوات لمدة خمس سنوات من أجل السماح بإعادة نمو منطقة الغابات. وهناك أيضاً عدد كبير من أفران الفحم غير المرخصة بسبب فشل الإدارات المحلية في فرض غرامات.[١٣٥] في حين لا يمكن التأكد من عدد الأفران بدقة، يُقدّر الشخص الذي جرت مقابلته وجود ما لا يقل عن ١٠٠٠ فرن فحم على امتداد الساحل السوري. وإذا كان كل فرن ينتج ما لا يقل عن ١٠٠ كيلوغرام من الفحم في الأسبوع، فهناك خطر حقيقي وجِديٌّ لاستنفادِ الغابات.[١٣٦]

ويتحكمُ بعض الأفراد المرتبطين مباشرة بعائلة الأسد في تجارة الفحم. أحد هؤلاء الأفراد هو يسار الأسد، ابن عم بشار الأسد، وبحسب الشخص الذي جرت مقابلته، فإن جميع المقاهي والمتاجر في اللاذقية ملزمة بالشراء من هذه الشبكة بشروطها وأسعارها.[١٣٧]

هناك نقص فادح في المساحة والوسائل لمنظمات المجتمع المدني وضحايا الضرر البيئي في الساحل السوري للدفاع عن حماية البيئة. وعلى حدّ تعبير الشخص الذي جرت مقابلته:

"لقد غيّر الصراع شكل العلاقات بين البشر والبيئة، ولم يعد هناك وعي بيئي بضرورة الحفاظ على الغابات والالتزام بهذه القوانين. هناك أشجار عمرها ٤٠٠ عام قُطِعت لأغراض تجارية."[١٣٨]

دال.الأثر البيئي

تُلقي إزالة الغابات بآثار مدمرة على البيئة الطبيعية، وبالتالي على صحة الإنسان وأمنه.

يتسبب قطع الأشجار في إطلاق الأشجار لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بدلاً من امتصاصه. وإزالة الغابات مسؤولة عن ١٢–٢٠ ٪ من جميع انبعاثات غازات الدفيئة،[١٣٩] التي تساهم في ارتفاع درجات الحرارة وتؤدي إلى أحداث مناخية قاسية. كذلك تلعب الأشجار دوراً حاسماً في دورات المياه المحلية من خلال الحفاظ على التوازن بين المياه في الغلاف الجوي والمياه على اليابسة. وبالتالي فإن إزالة الغابات تعطل هذا التوازن وتؤدي إلى تغييرات في هطول الأمطار وتدفق الأنهار.[١٤٠]

علاوة على ذلك، تساهم إزالة الغابات في تآكل التربة وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة، مما يؤثّر بدوره سلباً على سبل العيش ويغرق أولئك الذين يعتمدون على الغابات مسبّباً الفقر وانعدام الأمن الغذائي.[١٤١]

ويمكن أن يكون انعدام الأمن الغذائي مدفوعاً أيضاً بالتأثير المدمّر لحرائق الغابات على الزراعة والثروة الحيوانية.[١٤٢] ويشكل الدخان الناتج عن هذه الحرائق مزيجاً من ملوثات الهواء الخطرة، التي تشكل مخاطر جسيمة على صحة الإنسان.[١٤٣] كذلك تؤثر الحرائق أيضاً على المناخ من خلال انبعاث كميات كبيرة من غازات الدفيئة.

في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ لعام ٢٠٢١، أو "COP26"، أكد "إعلان قادة غلاسكو بشأن استخدام الأراضي والغابات" على الدور الحاسم للاستخدام المستدام للأراضي في التكيف مع تغير المناخ، وإبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل من درجتين مئويتين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.[١٤٤]

ثالثاً. التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية

أدت العمليات العسكرية في معظم المدن السورية إلى نزوح ملايين الأشخاص من مناطق إقامتهم الأصلية، ما تسبَّب في زيادة سكانية كبيرة في بعض المناطق. واستقبلت كل من إدلب وشمال حلب ثلث إجمالي عدد النازحين في سوريا، أي ما يقرب من ٢.١ من ٦.٩ مليون نازح، ١.٥ مليون منهم يقيمون في المخيمات.[١٤٥]

لذلك، كان من الضروري الاستجابة لهذه الأزمة من خلال تأمين السكن للنازحين، ما دفع العديد من المنظمات إلى توفير المأوى وتعزيز بناء وحدات سكنية بأسعار معقولة. ومما لا شك فيه أن الأولوية لا تزال لتوفير المأوى للمحتاجين. ومع ذلك، يجب أن يعالج تخطيط وبناء هذه الوحدات والمجمعات السكنية القضايا البيئية وقضايا الاستدامة التي تناولها التقرير كلما أمكن ذلك. وسيساعد ذلك على تحسين ظروف حقوق الإنسان في المنطقة ويساعد على تجنّب أي نزاع محتمل أو أزمة إنسانية ناجمة عن التدهور البيئي.

دفَع إعلانُ تركيا عام ٢٠٢٢ عن خطتها لإعادة مليون لاجئ سوري إلى سوريا حتى نهاية العام المنظمات إلى تسريع بناء وتسليم وحدات سكنية جديدة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع في شمال سوريا.[١٤٦] وسواء كان الهدف هو تحسين نوعية حياة الناس من خلال مساعدتهم على الانتقال من المخيمات إلى المباني، أو بيع هذه الوحدات السكنية في السوق وتحقيق أرباح مالية، فإن مشاريع البناء الجديدة تنتشر على نطاق واسع وبسرعة في جميع أنحاء شمال سوريا. كما تسبب الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا في فبراير ٢٠٢٣ في دمار واسع النطاق في الشمال الغربي، وكان هذا أحد الأسباب الإضافية التي دفعت المنظمات غير الحكومية إلى بناء وحدات سكنية جديدة في المنطقة، لتلبية احتياجات النازحين من منازلهم المدمرة بسبب الزلزال.

منذ عام ٢٠١٥، أطلقت المنظمات غير الحكومية السورية عشرات الوحدات السكنية منخفضة الجودة للنازحين بالقرب من إدلب وأعزاز وعفرين وجرابلس.[١٤٧] و نتَج عن بناء هذه الوحدات العديد من التداعيات القانونية والديموغرافية والبيئية. فقد بُنِيَت بعض القرى السكنية على أراضٍ زراعية مملوكة إما للدولة أو للقطاع الخاص، وبُنِي بعضها الآخر داخل غابات مزروعة بالأشجار.

حاولت المنظماتُ البناءَ على الأراضي المملوكة للدولة حتى تتمكن السلطات المحلية من الحفاظ على مزيد من السيطرة القانونية على المجمعات وأيضاً لمنع تحويل الأراضي الزراعية إلى مساكن،[١٤٨] لكن هذا لم يكن هو الحال في جميع المشاريع.

وفقاً لتقرير وحدة تنسيق الدعم، أُنشِئ ٥٠ ٪ (٥٩ مجمعاً) من

المجمعات السكنية على الأراضي الزراعية، بينما أُنشئ ١٠ ٪ (١٢ مجمعاً) على الأراضي التي كانت غابات وتلال مزروعة بالأشجار.[١٤٩] في الوقت نفسه، بُنِيَ ٣٦ ٪ (٤٢ مجمعاً) من المجمعات السكنية على الأراضي الصخرية والجبلية. وبُنِيَ ٣ ٪ فقط (٤ مجمعات) من المجمعات السكنية على أرض مسطحة في ساحة مخصصة للمباني الحكومية أو المدرسية.[١٥٠]

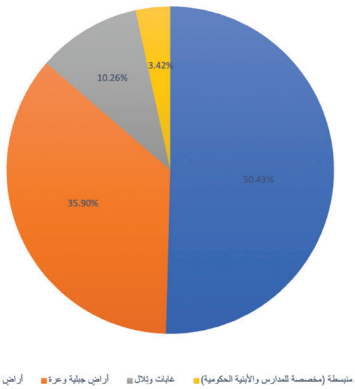

الرسم البياني (١): أنواع الأراضي التي شيّدت عليها مجمّعات سكنية للنازحين

في ما يتعلق بالآلية التي ظهرت بها المجمّعات، وجد التقرير أن ٥٠ ٪ (٥٨ مجمعاً) أُنشئت من قِبل الجهة المانحة، سواء كانت منظمة محلية أو دولية أو جهات مانحة أو رجال أعمال. وكان ٢١ ٪ (٢٤ مجمعاً) مخيمات جرى تحويلها إلى مجمعات سكنية. وأسس النازحون ٢١ ٪، وأنشأ مقاولو وتجار مواد البناء ٦ ٪ (٧ مجمعات).[١٥١]

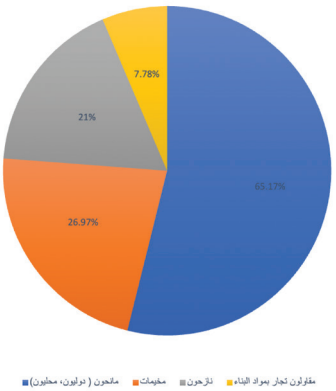

الرسم البياني (٢): الآلية التي بُنِيَت من خلالها المجمعات السكنية للنازحين

وفي ما يتعلق بملكية الأراضي التي أقيمت عليها المجمعات السكنية، يُبيّن التقرير أن ٤٦ ٪ (٥٤ مجمعاً) من المجمعات السكنية كانت أراضٍ عامة مملوكة للحكومة قبل إنشاء المجمعات السكنية عليها. وبحسب التقرير نفسه، كانت ٤٢ ٪ (٤٩ مجمعاً) أراضٍ زراعية خاصة قبل بناء المجمعات السكنية عليها. وكانت ٧ ٪ أخرى (٨ مجمعات) أراضٍ زراعية مملوكة للحكومة، و ٤ ٪ (٥ مجمعات) أراضٍ حراجيّة وأراضٍ مزروعة بالأشجار لا يملكها أحد.[١٥٢]

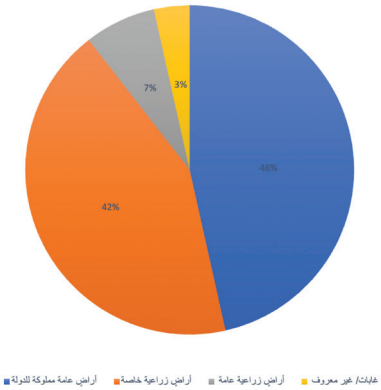

الرسم البياني (٣): ملكية الأرض التي شُيّدت فيها المجمعات السكنية للنازحين

بدأت منظمة عطاء للإغاثة أوّل مشروع سكن أُبلِغَ عنه صيف عام ٢٠١٥ بالقرب من بلدة أطمة في شمال محافظة إدلب، لكن مشاريع بناء المساكن الرخيصة بدأت تنمو بسرعة عام ٢٠٢٠.

جذبت هذه المشاريع العديد من الأطراف التي شاركت فيها في أدوار مختلفة، تحت أعين تركيا المراقِبة، التي لا تزال مسؤولة عن التصريح بالبناء وتوجيه الأموال والموافقة على مواقع المشاريع وحتى فحص المستفيدين المحتملين من النازحين داخلياً. ويمكن تصنيف الجهات الفاعلة وفقاً لأدوارها إلى مانحين ومنظّمين ومنفّذين.[١٥٣]

وفقاً لتقرير وحدة تنسيق الدعم، بُنِيَ ٣٠ ٪ من المجمعات (٣٥ مجمّعاً) من قِبل سكانها على نفقتهم الخاصة. وعلى الأرجح، كانت هذه المجمعات مخيّمات، وبدأ السكان في تحويلها إلى غرف أو منازل إسمنتية. وأنشأت المنظمات الإنسانية المحلية ٢٨ ٪ (٣٣ مجمّعاً)، وأنشأت المنظمات الإنسانية الدولية ٢١ ٪ (٢٤ مجمعاً)، وأنشأ ٩ ٪ (١١ مجمعاً) بالاعتماد على أموال التبرعات. وأنشأ المقاولون ٧ ٪ (٨ مجمعات)، وغالباً ما تُباعُ منازل هذه المجمعات للسكان أنفسهم.[١٥٤]

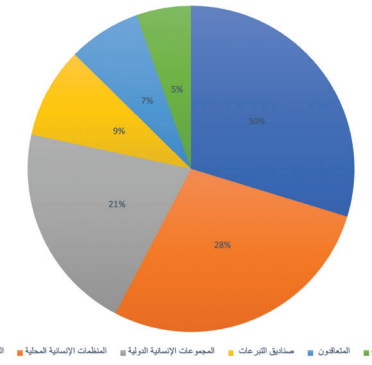

الرسم البياني (٤): المجموعات المسؤولة عن بناء المجمعات السكنية للنازحين

يمكن تقسيم المنظمات العاملة في قطاع الإسكان إلى مطوّرين ومقاولين. وعادة ما تكون المؤسسات المطوّرة هي المشرفة على المشاريع ولديها مهمة توظيف العديد من شركات البناء الأخرى وضمان حصولهم على أجورهم. ومن ناحية أخرى، فإنّ المقاولين هم الجهات المنفّذة للأعمال الميدانية. وهم يشرفون على كل جانب من جوانب مشاريع الإسكان، بما في ذلك التصميم والمحاسبة والتوظيف مع

مديري المشاريع وتوظيف مقاولين آخرين وإدارة المجمّعات بعد التسليم. ويتعلق هذا التصنيف بحجم المؤسسة وقدرتها المالية.[١٥٥]

ويقتصر دور المطوّرين على إيجاد الأموال، واختيار الأرض التي سيُنَفَذُ المشروع فيها، واقتراح تصميم ومخطط مع استشارة مهندس داخلي أو خارجي، ثم الإعلان عن مناقصة المشروع.

وعادة ما تُجرى المناقصات من قبل الشركات التجارية النشطة في أعمال البناء في المنطقة. كما دخلت الفصائل العسكرية على الخط التجاري، ولكلّ فصيل مكتب اقتصادي وهو يتعامل إمّا مع تجار تابعين له أو مع تجّار محليين ضمن شبكة علاقات الفصيل. وقد تكون بعض هذه الشركات مملوكة بالفعل لهذه الفصائل وتعمل تحت حمايتها. ولا علاقة للشركات العاملة في المشروع بالتخطيط، ما لم يعترض مالك الشركة، على سبيل المثال، على طريقة العمل. وعادة ما يُتَخَذُ القرار بين الفصيل والمؤسسة المسؤولة عن البناء.[١٥٦] في شمال حلب، تُشرف المجالس المحلية وآفاد على بناء مشاريع الإسكان، مع عدم وجود دور واضح للحكومة السورية المؤقتة.[١٥٧]

من الناحية العملية، تقدّم منظمة غير حكومية خطة مقترحة إلى المجلس المحلي، الذي يدعو بدوره مسؤولاً في آفاد للتحقّق من صحة العملية التي هي بمثابة إجراء شكلي في الحالات التي سَتُبنى فيها مشاريع الإسكان الجديدة على أراض خاصة مثل الأراضي الزراعية. لذا فإن دور المجلس المحلي هو منح الموافقات لإنشاء هذه القرى السكنية. وبمجرّد إصدار التصاريح اللازمة، تصبح المجالس المحلية مسؤولة وحدها عن مراقبة تقدم المشروع وفرض قوانين البناء على المقاولين.[١٥٨]

وأثناء التنفيذ، يقتصر دور المطورين على مراقبة العمل الذي تقوم به شركة الإنشاء وعلى ضمان تلبية المتطلبات.

تختلف نماذج تدخّل المنظمات غير الحكومية التركية بشكل كبير. فبينما تشارك بعض المنظمات غير الحكومية في البناء، تتدخل منظمات أخرى فقط في إدارة المشاريع، أو التعاقد مع الشركات المحلية أو المنظمات غير الحكومية، أو شراء مواد البناء مثل الإسمنت والأنابيب والطوب المتشابك (إنترلوك) والصلب للمشاريع؛ تعمل هيئة الإغاثة الإنسانية التركية بشكل أساسي من خلال التعاقد مع مقاولين آخرين ومنظمات غير حكومية محلية. وينطبق نفس النهج على المنظمات الكويتية والفلسطينية والقطرية.[١٥٩]

من ناحية أخرى، تعمل غالبية المنظمات غير الحكومية السورية كمتعاقدين لأنها تنتقل ببطء من اعتمادها على التمويل من الأموال الغربية الدولية إلى الاعتماد على المانحين الأفراد العرب والسوريين. وهذا هو الحال بالنسبة لفريق ملهم التطوعي وعطاء وبنيان وإحسان للإغاثة والتنمية.[١٦٠]

ألف. التأثير البيئي

إن الضرر الأكثر استدامة الذي يمكن أن تلحقه مشاريع إسكان النازحين ذات الجودة المنخفضة بالمجتمعات المحلية هو الضرر المحتمل على البيئة. وفقًا لمعهد الجامعة الأوروبية، هناك ثلاثة آثار واضحة: ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي وإزالة الغابات.

كلما زاد عدد السكان في منطقة معينة، زادت الحاجة إلى المياه لتلبية احتياجات الشرب والصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب مشاريع البناء الكثير من المياه، وكل هذا يؤدي إلى ضغط كبير على موارد المياه في المناطق التي تعاني بالفعل من نقص المياه. وعندما لا يتمكن السكان من الوصول إلى مصادر المياه السطحية، فإنهم يلجؤون إلى مصادر المياه الجوفية، حيث يضطر السكان المحليون إلى حفر آبار يصل عمقها إلى ٣٠٠ متر لاستخراج المياه التي يحتاجونها. علاوة على ذلك، فإن الاستخدام الواسع النطاق للبالوعات (بيارات الصرف الصحي) يهدد أيضاً احتياطيات المياه ويلوّث التربة، لأنّ هذه البالوعات غير مجهّزة بطبقات من الحجارة والرمال لتصفية مياه الصرف الصحي.

أما بالنسبة للتأثير على الأمن الغذائي، فقد أدى تحويل الأراضي الزراعية إلى مجمعات سكنية إلى انخفاض الإيرادات الزراعية، ما أجبر أصحاب الأراضي على بيع أراضيهم أو تأجيرها لتقليل الخسائر وتوليد المزيد من الإيرادات. ويجري التوسع الحضري في هذه المناطق أفقياً، حيث إن المنازل المبنية عبارة عن وحدات من طابق واحد وتحتل مساحات أكبر، ما يتسبب في اقتلاع الغابات وأشجار الزيتون والفستق. ويؤدي تزايد عدد السكان وانخفاض الإنتاج الزراعي إلى تعميق اعتماد المنطقة على المساعدات الخارجية.[١٦١]

يؤكد تقرير باكس PAX حول التأثير البيئي للنزاع في سوريا أن العشرات من مخيمات النازحين داخلياً المنشأة حديثاً، التي غالباً ما توضع وسط البساتين ذات المحاصيل الزراعية، أدت إلى فقدان الأشجار، مثلما شهده مخيّم شمارين للنازحين داخلياً، الذي أنشئ على الحدود التركية عام ٢٠١٤ .[١٦٢]

وفي عفرين أيضاً، شهد عام ٢٠١٨ تسارعاً في عملية التدهور البيئي التي استمرت لسنوات، والتي ارتبطت جزئياً بوصول عشرات الآلاف من السوريين الفارّين من الحرب في أجزاء أخرى من البلاد. ففي نهاية عام ٢٠١٨، وصل الآلاف من النازحين إلى عفرين، قادمين من الغوطة وريف حمص و جميع أنحاء سوريا، لذلك أزيلت بعض الغابات لبناء المخيمات. وأصبح تطهير الغابات أو البساتين لبناء منازل للنازحين أمراً شائعاً في جميع أنحاء شمال غرب سوريا. وهذه الدينامية محلّ خلاف بشكل خاص في عفرين، حيث اتهمت العديد من منظمات حقوق الإنسان تركيا بـ "الهندسة الديموغرافية" في المناطق ذات الأغلبية الكردية سابقاً، حيث تُبنى مخيمات واسعة لاستضافة المجتمعات العربية النازحة.[١٦٣]

وأدى توغّل الثوّار المدعومين من تركيا في عفرين عام ٢٠١٩ مرّة أخرى إلى نزوح المدنيين الأكراد، وتدفّق النازحين الجدد القادمين من مناطق أخرى. وإلى الشمال من عفرين، اختفت حديقة صغيرة تطلّ على المدينة إلى حد كبير، حيث بنى النازحون مخيمات غير رسمية وقطعوا الأشجار للحصول على الحطب والسكن. وفي رقعة غابات مساحتها ٢٧ هكتاراً (في

عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨)، أُزيلَ حوالي ٤٣ ٪ من الغابات بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١. وتدهورت نسبة ٤٥ ٪ في الجزء العلوّي من التل (ولم تعد غابة بعد الآن)، وكذلك الرقعة في الجنوب، التي تمثّل نسبة ١٢ ٪ المتبقية.[١٦٤]

تُظهر صور الأقمار الصناعية الأخيرة لبحيرة ميدانكي بالقرب من عفرين خسارة مدمّرةً للمساحات الخضراء، مما يسرع عملية التدهور البيئي.[١٦٥]

وبالمثل، فإن الضغط السكاني المتزايد على هذه المناطق غير المجهّزة بالبنية التحتية اللازمة، وبسبب انخفاض جودة الوحدات السكنية المبنية وعدم توفر وقود التدفئة وارتفاع تكلفته، شجّع الشركات على استغلال هذه الأزمات، إذ تسبَّبت تجارة الحطب في إزالة الغابات بشكل كبير في المنطقة. ففي كلّ شتاء تُقطعُ مئات الهكتارات من الغابات في عفرين وإدلب، ما يؤجّج حلقة مفرغة ويسبّب أضراراً بيئية لا يمكن إصلاحها.[١٦٦]

التوصيات

إن تأثير الأعمال التجارية على البيئة وحقوق الإنسان في سوريا قضية معقدة، كما ناقش هذا التقرير. لذا، تقتضي الحلول التي تُعالج هذا التأثير مشاركة العديد من أصحاب المصلحة لحماية حقوق الأفراد والمجتمعات والأعمال التجارية. وإنّ لهذه الآثار عواقب واسعة النطاق وطويلة الأجل، وبالتالي يجب معالجتها على وجه السرعة. وبناءً على التحليل المقدَّم في هذا البحث، يمكن تجميع التوصيات في ثلاث فئات بناءً على دور أصحاب المصلحة المعنيين. وتشكّل التحديات على أرض الواقع، الناجمة عن النزاع المسلح والأزمة الإنسانية، عقبات في طريق التطبيق الأمثل لهذه التوصيات. لذلك، سيكون من الأسهل عملياً تنفيذ مزيد من المناصرة للنظر في الجوانب البيئية في مشاريع المساعدات الإنسانية أكثر من المناصرة في مجال استخراج النفط غير القانوني، على سبيل المثال. ومع ذلك، ينبغي أن يولى هذا القطاع أيضاً (وأن يواصَل إيلاؤه) مستوى عالٍ من الاهتمام من السلطات المحلية، وكذلك من الجهات الفاعلة الدولية على وجه الخصوص.

وفي حين ينبغي إيلاء الأولوية لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان للمجتمعات المتضررة، يدعو التقرير إلى تنفيذ قائمة من التوصيات للتغلّب على القضايا البيئية والاستدامة، كلما وحيثما أمكن ذلك.

إلى الأعمال التجارية والسلطات المحلية

تلعب الأعمال التجارية والسلطات المحلية دوراً تكميلياً في الظروف السياسية الحالية، خاصة في شمال سوريا و شرقها وغربها. ويعني ضعفُ هياكل الحكم بسبب النزاع المسلح أنّ تنفيذ متطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان في هذا الصدد يتطلّب تعاونَ هاتين المجموعتين من أصحاب المصلحة. كما تندرج المنظمات غير الحكومية التي توفر السكن للنازحين في هذه المجموعة. وفي هذا الصدد، يوصى بما يلي:

- يجب على أصحاب المصلحة الالتزام بقانون حقوق الإنسان ذي الصلة المعترف به دولياً في قراراتهم وممارساتهم. استكشف هذا البحث الأطر القانونية الدولية ذات الصلة التي تحكم تأثير الأعمال التجارية على البيئة وحقوق الإنسان.
- يتعيّنُ على أصحاب المصلحة تنفيذ ممارسات العناية الواجبة بحقوق الإنسان ذات الصلة، وطلب تنفيذها على أساس مستمر. يجب على الأعمال التجارية والسلطات المحلية تحديد ومنع وتخفيف ومراعاة التأثير البيئي السلبي لأنشطتها على حقوق الإنسان والسعي إلى التخفيف منها.
- يتعيّنُ على أصحاب المصلحة وضع آليات تشاور هادفة قبل وأثناء تنفيذ المشاريع ذات التأثير السلبي على البيئة. وينبغي أن تشمل هذه المشاورات الأعمال التجارية والسلطات المحلية والمجتمعات المتضررة وهيئات الخبراء للموافقة على خطط العمل والتخفيف من آثارها السلبية. يجب أن تكون المشاورات متاحة لجميع أفراد المجتمعات المتضررة، بما في ذلك الفئات الضعيفة. كما ينبغي أن تنُصّ على سبل انتصاف للأفراد المتضررين نتيجة لممارسة الأعمال التجارية.

إلى المجتمع المدني

من المتوقّع أن تشجّع منظمات المجتمع المدني السوري أفضل الممارسات وترصد امتثال أصحاب المصلحة المعنيين لاعتبارات البيئة وحقوق الإنسان.

- تسهيل بناء القدرات وزيادة الوعي بالبيئة وحقوق الإنسان. يتعيّن على منظمات المجتمع المدني السوري إشراك الأعمال التجارية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا لتشجيع الممارسات الفُضلى الصديقة للبيئة والمتوافقة مع حقوق الإنسان أثناء تنفيذ المشاريع والأنشطة ذات الصلة.
- ينبغي إشراك منظمات المجتمع المدني السوري في رصد وتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية والتعافي المبكر. يجب على منظمات المجتمع المدني المناصرة للحفاظ على مشاريع الإسكان والبنية التحتية المخطط لها في جميع أنحاء سوريا متوافقة مع قوانين حقوق الإنسان والعناية البيئية الواجبة.
- يتعيّن على منظمات المجتمع المدني دعم وتشجيع المشاريع المراعية للبيئة التي تنفّذها السلطات المحلية والمجتمعات المحلية.

إلى الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية

من المتوقّع أن تكون المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والجهات المانحة لها على علم أفضل بتأثير المشاريع التي تنفّذها وتموّلها على البيئة. لذلك، من المتوقع أن تنفّذ المنظمات غير الحكومية أفضل الممارسات في هذا الصدد بدعم مالي من مانحيها. ويشمل هذا على سبيل المثال لا الحصر:

- طلب تحليل الأثر البيئي وخطط تقييم المخاطر للمشاريع ذات الصلة. هذا هو الأهم في المشاريع ذات التأثير البيئي السلبي الواضح على حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك مشاريع الإسكان والبنية التحتية.
- تخصيص التمويل الكافي لمشاريع وأبحاث منظمات المجتمع المدني المحلية من أجل تمكينها من رصد آثار الأعمال التجارية على البيئة وحقوق الإنسان.
- ضمان التمويل الكافي لمشاريع الإسكان الجديدة، بما في ذلك تمويل الخدمات الأساسية مثل مرافق المياه والصرف الصحي والكهرباء التي إذا توفرت قد تسهم في التخفيف من الآثار السلبية لهذه المشاريع على البيئة.
- تشجيع وتمويل المشاريع الخضراء التي لها تأثير بيئي أقل على حقوق الإنسان. هذا هو الجانب الأكثر صلة بمصادر الطاقة البديلة التي يمكن أن تحلّ محل قطع الأشجار والمشتقات النفطية التي تُستَخرَج بواسطة الحرّاقات.

المراجع

١. منظمة أطباء بلا حدود، عدم كفاية المياه والصرف الصحي تشكل تهديدات صحية في سوريا ، ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٢٣.
٢. برنامج الأغذية العالمي، حالة الطوارئ في سوريا، آخر تحديث في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣.
٣. باكس PAX ، السلام والحرب والنفايات والمراعي الملوثة: دراسة بيئية استكشافية لتأثير النزاع في شمال شرق سوريا، أيار/مايو ٢٠٢١؛ نفس المؤلفين السابقين، الأرض المحروقة والأرواح المتفحمة: المخاطر الصحية والبيئية لمصافي النفط المؤقتة التي يديرها مدنيون في سوريا ، آب/أغسطس ٢٠١٦؛ المؤلّف السابق، مقطوعة و محترقة: كيف تؤثر إزالة الغابات الناجمة عن النزاع على المرونة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية في سوريا، آذار/مارس ٢٠٢٣؛ سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، سوريا: صور الأقمار الصناعية تكشف عن قطع الأشجار على نطاق واسع في ١٤ بقعة غابات في عفرين، نيسان/أبريل ٢٠٢٣؛ ربا جعفر، الأثر البيئي للنزاع السوري: مسح أولي للقضايا، مبادرة الإصلاح العربي، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٢١.
٤. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة" الحماية والاحترام والانتصاف"، ٢٠١١، المبدأ ١٢.
٥. المرجع نفسه، التعليق على المبدأ ١٢؛ انظر أيضًا الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٧٦/٣٠٠، ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٢٢، الفقرة ٣.
٦. انظر، على سبيل المثال، دومينيكو كارولي ونادية بيرناز، مجلة ممارسات حقوق الإنسان، "المساءلة عن حقوق الإنسان: تطبيق صكوك الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على المنظمات غير الحكومية" ٢٠٢١.
٧. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، القرار ٤٨/١٣، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١.
٨. الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم ٥).
٩. المرجع نفسه، الفقرة ٢.
١٠. المرجع نفسه.
١١. انظر، على سبيل المثال، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "ما هو الحق في بيئة صحية؟ مذكرة إعلامية"، ٢٠٢٣.
١٢. المرجع نفسه، الصفحة ٩.
١٣. المرجع نفسه.
١٤. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، ٢١٧ أ (III).
١٥. الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، سلسلة معاهدات الأمم، المجلد ٩٩٩، ص. ١٧١.
١٦. الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٦كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، سلسلة معاهدات الأمم، المجلد. ٩٩٣، ص. ٣.
١٧. الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، سلسلة معاهدات الأمم، المجلد. ١٥٧٧، ص. ٣.
١٨. انظر، على سبيل المثال، إيتزا كاستانيدا كامي ولورا ساباتر وكيت أورين وأ. إيميت بوير جيمي وين (محررون)، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، "العنف القائم على النوع الاجتماعي والروابط البيئية: ملخص لصانعي السياسات"، ٢٠٢٠؛ انظر بشكل عام صندوق الأمم المتحدة للسكان، " أصوات من سوريا ٢٠٢٣: تقييم نتائج نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية " ٢٠٢٣.
١٩. الحق في الحياة منصوص عليه في المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ٦ من اتفاقية حقوق الطفل.
٢٠. اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، "التعليق العام رقم ٣٦ (٢٠١٨) بشأن المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة"، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨، الفقرة ٦٢.
٢١. المرجع نفسه.
٢٢. لجنة حقوق الطفل، "التعليق العام رقم ١٦ (٢٠١٣) بشأن التزامات الدولة فيما يتعلق بتأثير قطاع الأعمال على حقوق الطفل"، ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، الفقرة ١٩.
٢٣. المرجع نفسه.
٢٤. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (رقم ١٦) المادة ١٢(١).
٢٥. تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، "التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة"، ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٩، الفقرة ٣١.
٢٦. تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، "التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة"، ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٩، الفقرة ٣١.
٢٧. تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة (رقم ٢٥) الفقرة ٣١.
٢٨. لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "التعليق العام رقم ١٤: الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة ١٢)"، ١١ أغسطس ٢٠٠٠، الفقرة ٤.
٢٩. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (رقم ١٤) المادة ٢٥(١).
٣٠. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (رقم ١٦) المادة ١٢(١).
٣١. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (رقم ١٦) المادة ١٢(١).
٣٢. تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة (رقم ٢٥) الفقرة ٣١.
٣٣. تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة (رقم ٢٥) الفقرة ٣١.
٣٤. لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "التعليق العام رقم ٢٦ (٢٠٢٢) بشأن الأراضي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣، الفقرة ٦.
٣٥. المرجع نفسه.
٣٦. لجنة حقوق الطفل (رقم ٢٢)، الفقرة ١٩.
٣٧. الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القرار ٦٤/٢٩٢، حق الإنسان في المياه والصرف الصحي ، ٣ آب/ أغسطس ٢٠١٠، الفقرة ١.
٣٨. لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٥: الحق في المياه (المواد ١١ و ١٢ من العهد) ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، الفقرة ٢.
٣٩. المرجع نفسه، الفقرة ١٠.
٤٠. المرجع نفسه، الفقرة ١١ .
٤١. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (رقم ١٤) المادة ٢٥(١).
٤٢. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (رقم ١٦) المادة ١٢(١).
٤٣. انظر، على سبيل المثال، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "فهم حقوق الإنسان وتغير المناخ"، تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ٢٠١٥.
٤٤. لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (رقم ٣٤)، الفقرة ٧.
٤٥. المرجع نفسه.
٤٦. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ن ١٥) المادة ١؛ العهد

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ن ١٦)، المادة ١.

٤٧. الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان الحق في التنمية، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، المادة ١.

٤٨. الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ، ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢، المبدأ ١٠.

٤٩. تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، "الحق في التنمية"، ٢ تموز/ يوليو ٢٠١٩، الفقرة ٤٥.

٥٠. مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (رقم ٤) المبدئين ١٨–١٩.

٥١. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "المبادئ الإطارية لحقوق الإنسان والبيئة"، ٢٠١٨، الفقرة ٣٥.

٥٢. المرجع نفسه؛ انظر أيضاً مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (رقم ٤) المبادئ ١٥–٢١.

٥٣. مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (رقم ٤) المبدأ ١٢.

٥٤. جان ماري هينكيرتس ولويز دوسوالد بيك، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "القانون الإنساني الدولي العرفي: المجلد ١: القواعد"، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٥.

٥٥. لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، مشروع مبادئ بشأن حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة ، ٢٠٢٢.

٥٦. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "حماية البيئة أثناء النزاع المسلح: جرد وتحليل للقانون الدولي "، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، ص. ٣٠.

٥٧. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (آخر تعديل ٢٠١٠)، ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٨، المادة ٨(٢)(هـ)(٥).

٥٨. المرجع نفسه، المادة ٨(٢)(هـ)(١٢).

٥٩. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الأعمال التجارية والقانون الإنساني الدولي: مقدمة في حقوق والتزامات مؤسسات الأعمال بموجب القانون الإنساني الدولي "، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، ص. ٢٤.

٦٠. المرجع نفسه.

٦١. الصليب الأحمر الأسترالي، "ممارسة الأعمال التجارية المسؤولة في مخاطر النزاع المسلح والحقوق والمسؤوليات "، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، ص. ٢١.

٦٢. مرصد النزاع والبيئة، "تقرير السياسة: تعزيز المسؤولية البيئية للشركات في البيئات المتأثرة بالنزاع "، ٢٠٢٠، ص. ١٢–١٣.

٦٣. المرجع نفسه.

٦٤. المرجع نفسه.

٦٥. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (رقم ٥٦) ص. ٣١.

٦٦. اللجنة الدولية للصليب الأحمر (رقم ٥٩) ص. ٢٢.

٦٧. فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات متعددة الجنسيات وغيرها من مؤسسات الأعمال، مذكرة إعلامية بشأن تغير المناخ والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، الفقرة ٤.

٦٨. المرجع نفسه.

٦٩. المرجع نفسه، الفقرة ١٦.

٧٠. الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم ٥).

٧١. اتفاق باريس لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، TIAS رقم ١١٠٤–١٦.

٧٢. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير التقاضي بشأن المناخ العالمي، ٢٠٢٣، ص. ٥٠–٥١.

٧٣. المرجع نفسه.

٧٤. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢، الفقرة ٢٥.

٧٥. المرجع نفسه، الفقرة ٤.

٧٦. جسور، خريطة السيطرة العسكرية في جميع أنحاء سوريا نهاية عام ٢٠٢٢ وبداية عام ٢٠٢٣، ٢ كانون الثاني/ يناير.

٧٧. فَنَك Fanack، سوريا: الحصيلة البيئية للحرب باتت أكثر وضوحاً، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٧٨. سامر العاني متعهدو النفط في مناطق قسد ينتهكون "قيصر"..ويهددون البيئة، المدن، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠.

٧٩. طلال مصطفى ووجيه حداد، حرّاقات حرّاقات النفط البدائية..الكارثة الاجتماعية والبيئية المدمِرة، مركز حرمون، حزيران/ يونيو ٢٠٢٣.

٨٠. المرجع نفسه.

٨١. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

٨٢. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

٨٣. طلال مصطفى ووجيه حداد، حرّاقات حراقات النفط البدائية..الكارثة الاجتماعية والبيئية المدمِرة، مركز حرمون، حزيران/ يونيو ٢٠٢٣.

٨٤. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

٨٥. تلفزيون سوريا، بعد خمس سنوات.. شركة "وتد" للمحروقات توقف عملها شمالي سوريا، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

٨٦. عنب بلدي "وتد" تنفي إبرام أي اتفاق مع "قسد" لتوريد النفط إلى مناطق سيطرة "الإنقاذ"، ٢ شباط/فبراير ٢٠٢٢.

٨٧. انظر، على سبيل المثال ، النهار ،" وتد بتروليوم " ذراع الجولاني النفطية في إدلب توقف عملها... ما علاقة التقارب التركي مع سوريا؟، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٢٢.

٨٨. المرجع نفسه.

٨٩. عنب بلدي، موردان رئيسان وعوامل تضغط على الأسعار: من يتحكم بقطاع المحروقات في الشمال السوري، ٢٣ آب/ أغسطس، ٢٠٢٠.

٩٠. سامر العاني متعهدو النفط في مناطق قسد ينتهكون "قيصر"..ويهددون البيئة، المدن، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠.

٩١. مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، إدراجاتٌ سوريا؛ الإدراجات المتعلقة بسوريا، ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠؛ مجلس الاتحاد الأوروبي، قرار تنفيذ مجلس الاتحاد الأوروبي (CFSP) ٢٠١٩/٨٧، ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩.

٩٢. عنب بلدي، موردان رئيسان وعوامل تضغط على الأسعار: من يتحكم بقطاع المحروقات في الشمال السوري، ٢٣ آب/ أغسطس، ٢٠٢٠.

٩٣. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

٩٤. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

٩٥. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

٩٦. عدنان عبد الرزاق، هكذا يسدد الأسد ثمن النفط الإيراني، العربي الجديد، ٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٣.

٩٧. وم زويغنبرج، التسربات النفطية الإيرانية على شواطئ سوريا: نظرة عامة موجزة على الاستخبارات مفتوحة المصدر لحادث بيئي، بيلينغكات، ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٩.

٩٨. هيلينا سميث، قبرص تستعد لتسرب نفط في البحر الأبيض المتوسط من محطة توليد الكهرباء السورية، الغارديان، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٢١.

٩٩. أنغام ديوب، التسرب النفطي في محطة الطاقة الحرارية في بانياس، سوريا، الأطلس ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢.

١٠٠. وفّر هذا التقرير الحالي تغطية شاملة لصناعة النفط في شمال شرق سوريا وتأثيرها على البيئة والصحة، وأبرزها عمل وم زويغنبرغ، باكس PAX.

١٠١. باكس، PAX، السلام والأرض المحروقة والأرواح المتفحمة: مخاطر مصافي تكرير النفط المؤقتة التي يديرها المدنيون في سوريا على صحة الإنسان والبيئة، آب/أغسطس ٢٠١٦.

١٠٢. سامر العاني متعهدو النفط في مناطق قسد ينتهكون "قيصر"..ويهددون البيئة، المدن، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠.

١٠٣. وم زويغنبرغ، ما وراء الحطام – البيئة هي الضحية الرئيسية للصراع السوري والأزمة والبيئة، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨.

١٠٤. أحمد جاموس، حراقات النفط البدائية.. موت يحصد حياة الأطفال والكبار شمال شرق سوريا، نون بوست، ١ أيار/ مايو ٢٠٢٢.

١٠٥. رامي سويد، تلوث البيئة العربية [٧/١].. سموم "الحرّاقات" تقتل السوريين، العربي الجديد، ٦ تموز/ يوليو ٢٠١٥.

١٠٦. المرجع نفسه.

١٠٧. شيفان إبراهيم، أمراض مزمنة وتشوه للأجنة... ماذا فعلت الحراقات بأهالي الحسكة؟، رصيف ٢٢، ٤ أيار/ مايو ٢٠٢٣.

١٠٨. محمد حردان، تهريب النفط في سوريا يفاقم التلوث في نهر الفرات، المونيتور، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٢٢.

١٠٩. سامر العاني متعهدو النفط في مناطق قسد ينتهكون "قيصر"..ويهددون البيئة، المدن، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠.

١١٠. ليز موفيس وعمار حمو، كيف تسمم مصافي التكرير المؤقتة في سوريا الناس والأرض التي تدعم بقاءهم، سوريا على طول، ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢.

١١١. مصطفى رستم الحرائق وقطع الأشجار والصيد الجائر ترهق غابات سوريا، إندبندنت عربية، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

١١٢. عرب نيوز، قطع الأشجار غير القانوني يحول غابات سوريا إلى "أرض قاحلة"، ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٢٣، محتطَبة ومحترقة: كيف تؤثر إزالة الغابات الناجمة عن النزاع على المرونة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية في سوريا، آذار/ مارس ٢٠٢٣؛ تلفزيون سوريا، طن الحطب بحدود المليون ليرة.. ازدياد الاعتداء على الأشجار في حماة، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢.

١١٣. باكس PAX، محتطَبة ومحترقة: كيف تؤثر إزالة الغابات الناجمة عن النزاع على المرونة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية في سوريا، آذار/ مارس ٢٠٢٣.

١١٤. تلفزيون سوريا، طن الحطب بحدود المليون ليرة.. ازدياد الاعتداء على الأشجار في حماة، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢.

١١٥. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

١١٦. منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، سوريا: صور الأقمار الصناعية تكشف عن تحطيب واسع النطاق في ١١٤ رقعة غابات في عفرين ،نيسان/ أبريل ٢٠٢٣.

١١٧. المرجع نفسه.

١١٨. باكس PAX، محتطَبة ومحترقة: كيف تؤثر إزالة الغابات الناجمة عن النزاع على المرونة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية في سوريا، آذار/ مارس ٢٠٢٣.

١١٩. المرجع نفسه.

١٢٠. تلفزيون سوريا، طن الحطب بحدود المليون ليرة.. ازدياد الاعتداء على الأشجار في حماة، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢.

١٢١. كمال شاهين، حرب على غابات الساحل السوري... من يحرقها عمداً ؟ موقع سوريا "حكاية ما انحكت"، ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٩.

١٢٢. آمال الرنتيسي، حرائق متوقعة في سوريا يُشعل فتيلها تغيّر المناخ والإهمال، عنب بلدي، ٣١ أيار/ مايو ٢٠٢٢.

١٢٣. السورية، تفاصيل حرائق الساحل السوري..ماذا خسرت المنطقة ؟..من المسؤول والمستفيد؟، ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠.

١٢٤. المرجع نفسه.

١٢٥. عدنان علي من تدمير سوريا إلى بيعها، تلفزيون سوريا، ٣ آب/أغسطس ٢٠٢٣.

١٢٦. آمال الرنتيسي، حرائق متوقعة في سوريا يُشعل فتيلها تغيّر المناخ والإهمال، عنب بلدي، ٣١ أيار/ مايو ٢٠٢٢.

١٢٧. السورية، تفاصيل حرائق الساحل السوري..ماذا خسرت المنطقة ؟..من المسؤول والمستفيد؟، ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠.

١٢٨. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

١٢٩. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

١٣٠. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣.

١٣١. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣.

١٣٢. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣.

١٣٣. القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن الغابات، المادة ٨، ٢٠١٨.

١٣٤. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣.

١٣٥. المرجع نفسه ؛ انظر أيضا حازم مصطفى، في الساحل السوري.. مفاحم غير مرخصة، موقع "سوريا، حكاية ما انحكت"، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩.

١٣٦. المرجع نفسه.

١٣٧. المرجع نفسه.

١٣٨. المرجع نفسه.

١٣٩. معهد غرانثام للأبحاث حول تغير المناخ والبيئة، ما دور إزالة الغابات في تغير المناخ وكيف يمكن أن يساعد "خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها" (+REDD)؟ كلية لندن للاقتصاد، ١٠ شباط/ فبراير ٢٠٢٣.

١٤٠. الصندوق العالمي للحياة البرية، إزالة الغابات وتدهورها، آخر تحديث في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣.

١٤١. الجزيرة، تآكل التربة: فقدان سبل العيش و الدخل و الطعام، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

١٤٢. آمال الرنتيسي، حرائق متوقعة في سوريا يُشعل فتيلها تغيّر المناخ والإهمال، عنب بلدي، ٣١ أيار/ مايو ٢٠٢٢.

١٤٣. حنّة براون، ما هي الآثار الصحية لحرائق الغابات وكيف يمكنني حماية نفسي؟، أخبار اليورو، ١ آب/ أغسطس ٢٠٢٣.

١٤٤. الأرشيف الوطني في المملكة المتحدة، إعلان قادة غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١.

١٤٥. أُجبِر أكثر من ١٤ مليون سوري على الفرار من منازلهم بحثاً عن الأمان منذ عام ٢٠١١. لا يزال أكثر من ٦.٨ مليون سوري نازحاً داخلياً في بلدهم، كما أوضحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أزمة اللاجئين السوريين ، ١٤ آذار/ مارس ٢٠٢٣.

١٤٦. بن هوبارد وإليف إنجه، خطة تركيا لإعادة اللاجئين إلى سوريا: منازل لمليون شخص، نيويورك تايمز، ٤ أيار/مايو ٢٠٢٢.

١٤٧. بانا بيطار، المجمعات السكنية للنازحين في شمال غرب سوريا: الجهات الفاعلة والعمليات والعواقب، معهد الجامعة الأوروبية، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢.

١٤٨. المرجع نفسه.

١٤٩. وحدة تنسيق الدعم، منظمة غير حكومية وفريق من التكنوقراط الذين يدعمون المرونة المجتمعية وبناء السلام لجميع السوريين.

١٥٠. وحدة إدارة المعلومات، المجمعات السكنية في شمال غرب سوريا، وحدة تنسيق الدعم، نيسان/ أبريل ٢٠٢٢.

١٥١. المرجع نفسه.

١٥٢. المرجع نفسه.

١٥٣. بانا بيطار، المجمعات السكنية للنازحين في شمال غرب سوريا: الجهات الفاعلة والعمليات والعواقب، معهد الجامعة الأوروبية، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢.

١٥٤. وحدة إدارة المعلومات، المجمعات السكنية في شمال غرب سوريا، وحدة تنسيق الدعم، نيسان/ أبريل ٢٠٢٢.

١٥٥. بانا بيطار، المجمعات السكنية للنازحين في شمال غرب سوريا: الجهات الفاعلة والعمليات والعواقب ، معهد الجامعة الأوروبية، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢.

١٥٦. مقابلة مع خبير أُجريت لغرض هذا البحث، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

١٥٧. بانا بيطار، المجمعات السكنية للنازحين في شمال غرب سوريا: الجهات الفاعلة والعمليات والعواقب ، معهد الجامعة الأوروبية، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢.

١٥٨. المرجع نفسه.

١٥٩. المرجع نفسه.

١٦٠. المرجع نفسه.

١٦١. المرجع نفسه.

١٦٢. باكس PAX، محتطَبة ومحترقة: كيف تؤثر إزالة الغابات الناجمة عن النزاع على المرونة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية في سوريا، آذار/ مارس ٢٠٢٣.

١٦٣. ليز موفيس، "جرائم ضد الطبيعة": تطهير الغابات حول بحيرة ميدانكي في عفرين يثير الغضب والصدمة، سوريا على طول، ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢.

١٦٤. باكس PAX، محتطَبة ومحترقة: كيف تؤثر إزالة الغابات الناجمة عن النزاع على

المرونة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية في سوريا، آذار/ مارس ٢٠٢٣.
١٦٥. ليز موفيس، "جريمة ضد الطبيعة": إزالة الأشجار على ضفاف بحيرة ميدانكي في عفرين تثير الغضب والصدمة، سوريا على طول ، ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢.
١٦٦. بانا بيطار، المجمعات السكنية للنازحين في شمال غرب سوريا: الجهات الفاعلة والعمليات والعواقب، معهد الجامعة الأوروبية، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢.

www.kas.de